تعدد الزوجات

الخطاب والممارسة في المجتمع الفلسطيني

(ملخص البحث)

إعداد: الباحثة رهام ابو العسل

إصدار: لجنة العمل للمساواة في قضايا ألاحوال الشخصية 2010

تعدد الزوجات

الخطاب والممارسة في المجتمع الفلسطيني

حقوق الطبع محفوظة
حزيران 2010
لجنة العمل للمساواة في قضايا ألاحوال الشخصية
ص.ب. 313، الناصرة 16000
بريد الكتروني: p.status@gmail.com
فاكس: 046553781
للاطلاع على البحث الكامل الرجاء الدخول الى موقعنا
www.pstatus.org
او الاتصال على هاتف رقم : 046462138

تحرير لغوي: رؤى ترجمة ونشر
تصميم وانتاج: اندرجراوند ستوديو
تحرير الملخص: هبة يزبك

تعدد الزوجات

الخطاب والممارسة في المجتمع الفلسطيني

(ملخص البحث)

إعداد: الباحثة رهام ابو العسل
مرافقة اكاديمية: د. ايزيس نصير

اصدار:
لجنة العمل للمساواة في قضايا ألاحوال الشخصية 2010

كلمة افتتاحية:

تعمل لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية منذ عام 1995 على مجابهة التحدّيات التي تواجهها النساء الفلسطينيّات في كل ما يتعلّق بقضايا الأحوال الشخصية، وعلى مواجهة التمييز الحاصل بحقّ المرأة، بشكل عام. وبذلك يكون عمل اللجنة واسعاً ومتفرّعاً ما بين العمل القانونيّ والمجتمعيّ والمبادرة إلى رفع وضعية النساء في قضايا الأحوال الشخصية على الأجندة العامة.

يأتي هذا البحث ليسلّط الضوء على ظاهرة تعدّد الزوجات، كجزء من عملنا ومجهودنا الدؤوب لمحاولة فهم الواقع والتعمّق في مسبّبات وتجليات الظاهرة المبطّنة والعلنية، لنتمكّن من خلاله من بناء برامج عمل وتطوير آليّات مهنية لمواجهة الظاهرة، سعيًا إلى إحداث تغيير اجتماعيّ يضمن النهوض بمكانة المرأة ويكون مبنيًّا على أساس المساواة بين الجنسين، وخاليًا من الممارسات المجحفة بحق النساء، فنحنُ نرى أنّ تعدّد الزوجات هي ظاهرة خطرة، تنطوي على إجحاف صارخ بحقّ النساء وعلى مسّ مباشر بكرامتهنّ، وهو أمر يتطلّب منّا جميعًا العملَ بمسؤولية تامة لمكافحة هذه الظاهرة ومواجهتها، خصوصًا أنّ مخاطرها تهدّد مجتمعنا، أسره ونساءَه.

إنّ إصدار بحث يتناول ظاهرة تعدّد الزوجات في مجتمعنا الفلسطيني بات حاجة ملحّة لاستمرارية عملنا في الحقل وحتى يتسنّى لنا فهم الظاهرة وتركيباتها على المستويات المختلفة. يأتي هذا البحث لاستجلاء منابت الظاهرة ومسبّباتها والوقوف عند تجارب النساء والرجال من خلالها، ولتوضيح مواقف المجتمع تجاهها. وبذلك يكون هذا البحث بمثابة مرآة تعكس واقع النساء الصعب في منظومة تعدّد الزوجات، وتبرز التبعات الاجتماعية، النفسية والاقتصادية الواقعة على المرأة والعائلة عمومًا من جرّاء العيش في ظلّ هذه المنظومة وما يرافقها من مواقف مجتمعيّة مبرّرة لها.

لقد تطلّب إصدار بحث بهذا العمق والحجم تكاتف العديد من الجهود الداعمة، وهنا نتقدّم بالشكر للباحثة رهام أبو العسل على الجهد الرائع والعمل المهني والجادّ لإنجاز هذا البحث، كما نشكر الدكتورة إيزيس نصير، المحاضرة في جامعة دينيسون، الولايات المتحدة، لمرافقتها الأكاديميّة للبحث في كلّ مراحله. ونقدّم أيضًا شكرنا لصندوق هاينرخ بل على تمويله البحث.

هذا البحث لم يكن ليصدر ويتحقّق لولا موافقة النساء والرجال على المشاركة فيه، ولولا الثقة التامة التي أبدوها جميعًا، ونشكرهنّ/م جميعاً لإعطائنا فرصة الدخول إلى عالمهنّ/م، وإلى حيّزهنّ/م الخاصّ، وإتاحة المجال لنا لمشاركتهنّ/م تفاصيل حياتهنّ/م العائليّة والزوجيّة. كما نتقدّم بالشكر لكلّ من ساعد/ت في تعريفنا على النساء والرجال الذين تمّت مقابلتهنّ/م، ونخصّ كلاً من: المحامية إنصاف أبو شارب – منتدى « معًا »، النقب، على مساعدتنا في الوصول إلى نساء النقب ومقابلتهنّ؛ العاملة الاجتماعية إلهام عودة إغبارية – مركّزة مشروع

ترميم الأحياء في البلدة القديمة – الناصرة؛ عبير صالح – ناشطة جماهيرية؛ وحسن الصانع – مركّزة مشروع القيادة الشابة في جمعية نساء اللقية، على مساهمتهن في تنسيق المجموعات البؤرية.

كما نودّ أن نشكر عضوات لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية على مرافقة البحث ومتابعته، ونخصّ بالشكر عايدة توما سليمان، عرين هواري، والمحامية بانه شغري بدارنة، على الاهتمام ومراجعة البحث وتقديم الملاحظات المثرية.

نأمل أن يكون هذا العمل بمثابة مرجع بحثيّ، تثقيفي ومهنيّ، لكل العاملات/ين مع النساء والمهتمّات/ين برفع مكانة المرأة والنهوض بمجتمعنا الفلسطينيّ عاليًا.

هبه يزبك
مركّزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

شكر

أقدّم شكري الجزيل للمشرفة الأكاديميّة د. إيزيس نصير على مرافقتها الأكاديميّة المخلصة وإنسانيّتها العالية.

كما أوجه شكري لكلّ من:
عضوات لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية على إضاءاتهنّ المهمّة خلال سير البحث، وأخصّ السيّدة راوية لوسيا–شماس، والسيدة عرين هواري، والسيّدة هبة يزبك لتطوّعهنّ في توجيه المجموعات البؤرية.

جميع الزملاء والزميلات العاملين والعاملات في الحقل الذين قاموا بتعريفي على مشاركين ومشاركات للبحث، إن كان للمقابلات الفردية أو للمجموعات البؤرية، وأخصّ السيّد شاكر ابن بري، مركز الشبيبة في قسم المعارف – مجلس تل السبع – الذي خصّص من وقته وجهده الكثير لتقديم هذه المساعدة.

العاملات في تفريغ المقابلات المسجّلة وتدوينها: مريم بصول، شفا إسماعيل، ورامة صالح.

الطالبة كولين كوث في جامعة دينيسون – الولايات المتّحدة، على المسح الذي أجرته لقسم من المراجع العلميّة.

وأخيرًا، أقدّم جزيل الشكر لجميع المشاركات والمشاركين في البحث، سواء في المقابلات المعمّقة أو المجموعات البؤرية، الذين سمحوا لي بالإطلال على عوالمهم/نّ، وقاموا/قمن بإشراكي بتجاربهم/نّ بكثير من الصدق والشفافية. إنّ استعدادهم/نّ لعرض تجاربهم/نّ الشخصية ومواقفهم/نّ، جعل هذا البحث ينبضُ بالحياة ويتشبّع بالمعاني.

لهم/نّ جميعًا جزيل شكري.
رهام ابو العسل

تعدد الزوجات
الخطاب والممارسة بالمجتمع الفلسطيني

مقدمة:

يُعتبر تعدّد الزوجات واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل ضمن رزمة القضايا المختلفة المتعلقة بالمرأة وحقوقها. ورغم انحسارها منذ بداية القرن العشرين، إلاّ أنها عادت لتنتعش ابتداءً من سبعينيّات القرن الماضي، وهي تعود اليوم لتتصدر القضايا المتعلقة بالمرأة، حيث تُظهر الإحصائيات ازديادًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة في إعادة إحياء هذه الممارسة في الشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامية، وفي مناطق أخرى مختلفة من العالم (Yamani، 2008). وقد عادت، في السنوات الأخيرة، أيضًا، لتتصدّر لائحة النقاشات المتعلقة بالمرأة وحقوقها. ورغم التحسّن الظاهر في مكانة المرأة العربية يشهد العالم العربي إعادة إحياء لممارسة تعدّد الزوجات، تتنامى بشكل متوازٍ، وتسير جنبًا إلى جنب مع التطوّرات التي طرأت على مكانة المرأة فيه، وعلى المجتمع عامّة.

وفي حين يشهد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل «إعادة إحياء» لهذه الممارسة في مختلف مناطقه وشرائحة الاجتماعية، جاءت هذه الدراسة للبحث في منابتها، العوامل التي تولّدها وتكرّس وجودها، والسياق الذي يشجّع تناميها أو يُعيق انتشارها. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم الديناميكيات التي يحتويها هذا النسق من الحياة العائلية وتحليله، منطلقة، أوّلاً، من وجهة نظر النساء أنفسهنّ، اللواتي يعشن تعدّد الزوجات؛ وثانيًا، من وجهة نظر رجال آخرين متعدّدي الزوجات، ورصد التأثيرات المختلفة الناجمة عنه. كما تقوم الدراسة برصد المواقف والآراء المجتمعية المتعلّقة بتعدّد الزوجات.

لقد اقتصرت جُلّ الدراسات التي بحثت ظاهرة تعدّد الزوجات بين الفلسطينيين في إسرائيل، على العرب البدو في منطقة النقب، حيث تنتشر الظاهرة بشكل بارز جدًّا، وتُقدر نسب انتشارها بما يُراوح بين 20–36%.[1] وقد تعاملت هذه الدراسات مع العرب البدو كمجموعة انتماء منفصلة عن المجتمع العربي، كما تعاملت معظم هذه الدراسات مع قضية تعدّد الزوجات بمنظار استشراقي، لتعزو بذلك أسباب هذه الظاهرة إلى الثقافة البدوية السائدة ومنظومة العادات والأعراف المتبعة لدى البدو، من دون الخوض في الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وتأثيراته المركبة عليها، ومن دون التطرّق إلى السياسات العنصرية المنهجية وإلى القمع المؤسساتي، وتأثيرها على واقع النساء الفلسطينيات، بدويات كنّ أو ريفيات أو حضريات. وجاءت غالبية هذه الدراسات كمية، حصرت البحث في المقارنة بين الزوجة الأولى والزوجة الثانية، من حيث الوضع النفسي (Alekrenawi، 1999W، Alkrenawi & Lightman 2000، Alkrenawi 2001) وهو ما جعل النتائج مبتورة وغير شموليّة.

1 تقرير أعدّته أورلي لوطان من مركز البحث والمعلومات في الكنيست، وقد قُدّم إلى لجنة رفع مكانة المرأة سنة 2006.

لذا فقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية البحث النوعي، لكي يؤمّن دراسة هذه الظاهرة من خلال وجهات نظر الأفراد الموجودين داخل هذه المنظومة، رجالاً ونساء، من خلال إجراء مقابلات معمّقة تفسح المجال أمام المشاركين والمشاركات في الدراسة لصياغة وجهة نظرهم/نّ، مواقفهم/نّ وطرق تعاطيهم/نّ معها بلغتهم/نّ، وكما يعبّرون/يعبّرن عنها هم/هنّ، لا كما يتمّ تداولها عن بعد، لترصد بذلك مقولاتهم/نّ وتفسيراتهم/نّ وأسلوبهم/نّ وطرائقهم/نّ في صياغة هذه الوضعية، وفي التعاطي معها، ولتقف، بالتالي، عند العوامل التي تشجع إحياءها من جديد. بينما تتم دراسة المواقف المجتمعية تجاه هذه الظاهرة والتفسيرات التي يوردونها لاتساع انتشارها، من خلال حوارات داخل عدد من المجموعات البؤرية المختلفة من شرائح مختلفة من المجتمع.

اعتمدت بذلك الدراسة في المستوى الأول منها على المقابلات المعمّقة مع اثنتي عشرة امرأة من مختلف مناطق البلاد، يعشن في منظومة زواج متعدّد الزوجات، ثمانٍ منهنّ زوجات قام أزواجهنّ بالزواج من بعدهنّ بامرأة أخرى، وأربع زوجات قمن بالزواج برجال متزوّجين. أمّا الرجال فقد تمّت مقابلة سبعة منهم يعيشون في منظومة زوجية متعدّدة الزوجات. أجريت هذه المقابلات مع رجال ونساء من مختلف المناطق الجغرافية في البلاد. توزّعت المقابلات التي أجريت مع النساء كالتالي: أربع مقابلات مع نساء من منطقة النقب، خمس مقابلات مع نساء من منطقة الجليل المركزي، مقابلتان مع امرأتين من منطقة الجليل الشمالي، ومقابلة مع امرأة من منطقة المثلث. أمّا الرجال فقد تم إجراء ثلاث مقابلات مع رجال من منطقة النقب، وثلاث مقابلات مع رجال من منطقة الجليل ومقابلة واحدة مع رجل من منطقة المثلث. وفي المستوى الثاني، فقد تمّت إقامة خمس مجموعات بؤرية مع شرائح مختلفة من المجتمع، تركّزت، في الأساس، بين النساء. وقد تضمّن جزء منها مجموعات محلية، حيث كانت المشاركات من المنطقة الجغرافية نفسها، وتضمّن جزء آخر مجموعات قطرية، حيث ضمّت مشاركات من مناطق مختلفة من البلاد. وبذلك، فقد أقيمت مجموعة بؤرية لنساء عزباوات في مدينة الناصرة، مجموعة بؤرية لنساء ربّات بيوت من منطقة المثلث والجليل، ومجموعة ربّات بيوت في قرية اللقية في النقب، ومجموعة ربّات بيوت في مدينة الناصرة، ومجموعة عاملين/ات اجتماعيين/ات في منطقة الناصرة. وقد هدفت المجموعات البؤرية الى فحص المواقف والآراء المتعلقة بتعدّد الزوجات، وتحليل الخطاب السائد في المجتمع الفلسطيني، فيما يتعلق بهذه القضية.

ينطلق هذا البحث، أوّلاً، من تخصيص حيّز مركزي للنساء اللواتي يعشن في منظومة متعدّدة الزوجات: زوجات قام أزواجهنّ بالزواج بامرأة أخرى، وزوجات ثانيات قمن بالزواج برجال متزوّجين. ويأتي هذا التخصيص كجزء من محاولة كسر التوازنات القائمة المبنية على «إخراس» النساء في مجتمع ذكوريّ، يهيمن فيه صوت الرجل باستمرار، وكذلك لإفساح المجال أمام الزوجات «الثانيات» كأفراد وكمجموعة تحمل تصوراتها، وأسبابها ومواقفها وصياغاتها لهذه المنظومة. إن إعطاء الحيّز المركزي للنساء، أساسًا، يأتي ليموضعهنّ في مركز البحث، كذوات يعبّرن عن أنفسهنّ، فلا يُبقيهنّ كموضوعات يتم التحدث عنهنّ. وهو بذلك بحث ليس عن النساء بل معهنّ، ويفسح المجال لإعلاء أصوات طالما تم إخراسها. في الوقت الذي كانت فيه دراسة الرجال هي المحور التقليدي للقسم الأعظم من الأبحاث، إذ كان يُفترض في كثير من الأحيان أن المرأة تقطن مجالاً خاصًا سكونيًا

وغير ديناميّ اجتماعيًا، وحتى غير متمايز، فإن النساء كنّ بكلّ بساطة غائبات (ويب، 2002 :15). وقد تم اختيار المقابلات المعمّقة من أجل تأمين مناخ يُتيح لهنّ الخصوصية والأمان، ويساعدهنّ في التعبير عن أنفسهنّ بشكل أعمق وأكثر حرية، وذلك لخصوصية الموضوع المطروح وما يُمكن أن يحمل بين طيّاته من مشاعر صعبة وحيثيّات بالغة الخصوصية، وما تحويه العلاقة الزوجية من ديناميّات متوترة وموترة، وحيث يطفو الجنس بكلّ إشكالياته كثيمة مركزية تظهر، أحيانًا، بشكل مستتر، وأحيانًا أخرى بشكل صريح. تستطيع هذه الآلية إتاحة الفرصة لكلّ امرأة ورجل للتوقّف عند قصة حياته/ها- Life History، والتوقّف عند مفاصل مهمة وحاسمة في نشأته/ها، والمركبات التي ساهمت في كينونته/ها، والمعاني التي تعرّف بها نظرته/ها إلى تعدّد الزوجات.

وينطلق البحث، ثانيًا، من الأخذ بعين الاعتبار الأنماط الحياتية المتعدّدة التي تم إلقاء الضوء عليها، سواء في المقابلات المعمّقة أم في المجموعات البؤرية. وهذا يأتي منسجمًا مع تبنّي المنطلق الذي يؤكد التعدّد وفهم التجربة الإنسانية، وفرادة النساء (وكذلك الرجال)، لتُفضي هذه الإطلالة إلى معايشة حيوات متعدّدة وإلى تلمّس أساليب متنوعة في التعاطي مع هذه المنظومة. وبقدر ما يحاول هذا البحث الابتعاد عن « جوهرة المرأة » الذي لا بد أن يُفضي إليه كلّ شكل من أشكال الاندراج في النمطية ونمطية الأنساق والأدوار الاجتماعية، فإنه يطمح كذلك إلى الوصول إلى ترسيم بُنيوي للمعيش النسائي، أولاً، عبر محاولات اختراق هذه النمطية. فالتشديد على تنوع الممارسات والعمليات، طريقة لتجـــاوز الجوهرية والقوالـــب النمطية من شتى الصنـــوف. لكن ويب تشيـــر (20 :2002) إلى أنه كون النتائج النمطية نتائج صلبة جدًا، يعاد إنتاجها وتحمل سطوة اجتماعية – خاصّة، حين يتعلق الأمر بالتصورات الشعبية عن دور الرجل – الزوج والمرأة – الزوجة، وكلّ ما يتضمّنه المجتمع من تصوّرات للزواج ولتعدّد الزوجات، فلا جدوى في نفي حقيقتها بكلّ بساطة، والتطلع إلى تجاوزها، لأن رفض الاشتباك معها هو بمثابة تجاهل أو استهانة بسطوة القيم الثقافية السائدة، التي تثبت في سائر المجتمعات أنّ مقاومتها، عمومًا، أصعب من استيعابها.

وثالثًا، يجتهد هذا البحث في الحرص على الانتباه إلى أن الانتصار للخطاب الثقافي، يجب ألاّ يحجب الذات العائشة والقائلة والعاملة، فهي منتجة للثقافة كما هي نتاج منها، وهي موجودة في تفاعلات دينامية تتجاوز التناقضات النمطية المنحصرة في الثنائية النمطية: حداثة/ تقليد، خاصّ/ عامّ، داخل/ خارج، دين/ دنيا، ذات فردية نشطة/ ذات جمعية معطلة. بل إن هذه العناصر جميعًا تتداخل وتتشابك في حركة لولبية تشير إلى درجات وتلوينات تتطلب التظهير. لذا فإن هذا البحث يأتي بمنطلقاته تلك، لتقصّي الحقيقة المعيشة، بعيدًا عمّا يُقال ويُتداول. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن اعتماد المقابلات المعمّقة والمجموعات البؤرية كآليتين أساسيتين في البحث، لا يُفضي إلى اعتبار هذا البحث شاملاً وممثلاً لكلّ حالات الزواج المتعدّد الزوجات، ولكلّ المواقف المجتمعية المتعلقه بها، بقدر ما يُفضّل اعتباره مساهمة في استشراف قضية تعدّد الزوجات بمنظار مختلف عن السائد، وفي سد فجوة معرفية ما زالت فارغة.

أمّا المنطلق الأخير للبحث، فيأتي من اعتبار قضية تعدّد الزوجات كسائر قضايا النساء، فهي في جوهرها قضايا إنسانية لا تنفصل عن قضايا الرجال، كما أنها جزء جوهري أصيل في قضية الوجود الاجتماعي للإنسان

في واقع تاريخي محدد، وهو الذي يحدد شروط علاقاته الاجتماعية التي هي تعبير عن شروط علاقات الإنتاج – وضعية الرجل ووضعية المرأة معًا، في نسقه الاجتماعي والثقافي والفكري (أبو زيد، 1999: 85). ولا شك أن العودة مجدّدًا إلى مناقشة تعدّد الزوجات بشكل خاصّ، وكلّ قضايا النساء في العالم العربي والإسلامي، لا تنفصل عن نمو الظاهرة التي يُطلِق عليها أصحابها، عادة، اسم «الصحوة الإسلامية» (أبو زيد، 1999: 85)، بينما يُسميها البعض الآخر «الإسلام السياسي»، وتُسمى في الإعلام الغربي «الأصولية الإسلامية». وأيًّا كانت الصفات التي تلحق بالظاهرة بتسمياتها المختلفة، فإن حضورها مركزيّ في إثارة الأسئلة التي كنّا نظنّ جميعًا أن خطاب النهضة قد قدّم الإجابات الحاسمة عنها، خصوصًا تلك الأسئلة التي تتعلق بحقوق المرأة في الشريعة الإسلامية.

رغم عدم وجود إحصائيّات دقيقة عن نسب تعدّد الزوجات في المجتمع العربي في إسرائيل، تبقى النسب الموجودة في النقب إحصائيّات تقديرية، غير أنّ ممارسة تعدّد الزوجات آخذة في الاتساع في المجتمع الفلسطيني، ليس في الجنوب، فقط، بل في المدن والبلدات العربية كافة. وقد تبدّى هذا الأمر بوضوح في أثناء سير البحث. وتعود الإشكالية الإحصائية إلى كون ممارسة تعدّد الزوجات مخالفة جنائية حسَب البند 176 من القانون الجنائي الإسرائيلي، وعقوبتها السجن لمدّة أقصاها خمس سنوات. وفي حين ينتشر تعدّد الزوجات، فإنّ عدد الزيجات المتعدّدة الزوجات المسجّلة في دائرة السكان لا يعكس الواقع الحقيقي.[2] يقوم بذلك غالبية الأزواج المتعدّدي الزيجات من خلال الالتفاف على القانون، عبر عدم تسجيل الزواج في دائرة السكان والاكتفاء بعقد زواج خارجيّ يُعقد بحضور شهود ويثبّت في كثير من الحالات في المحكمة الشرعية[3] (أبو ربيعة، 2008). فيُعتبر هذا العقد، حسَب الشريعة الإسلامية، عقد زواج شرعيًّا، بينما يُعرّف حسَب القانون الإسرائيلي كزوجين يعيشان معًا من دون زواج.[4] تطبيق العقوبة غير قائم تقريبًا، ويعود هذا الأمر، أوّلاً، إلى الثغرة القانونية في مبنى القانون، والتي لا تتيح المخالفة طالما لم يظهر أنّ الزواج مسجّل رسميًّا. غير أنّ هذا العامل ليس الوحيد في تنفيذ القانون، بل يبقى العامل الأكثر حسمًا في تعامل مؤسسات الدولة وعدم قيامها بفرض القانون باعتبار تعدّد الزوجات ممارسة تتعلّق بـ«الثقافة» الخاصة، والتي لا داعي للتدخّل فيها. وبذلك يتمّ باسم «الحساسية الثقافية» تجاهل هذه المخالفات، في الوقت الذي لا تجد فيه هذه «الحساسية» مكانًا لها في سياسات هدم البيوت ومصادرة الأراضي وسائر الممارسات التعسّفية الأخرى، التي تمارسها الدولة تجاه المواطنين العرب.

2 يُظهر تقرير الكنيست الذي قُدّم إلى لجنة رفع مكانة المرأة، أن المعطيات الرسمية تشير إلى عدد قليل سنويًا من الزيجات المتعددة الزوجات، ففي سنة 2005 على سبيل المثال، سُجّل أربع وعشرون زواجًا متعدد الزوجات، ثمانية عشر زواجًا منها تم في إسرائيل وستة زواجات خارجها.

3 تشير أبو ربيعة في العدد الخامس والخمسين لعام 2008 من مجلة عدالة الإكترونية، إلى مقارنات في السنوات الواقعة ما بين 2000 و2004 بين المحاكم الشرعية في البلاد والمحكمة الشرعية في بئر السبع، يظهر فيها أنه في حين منحت المحاكم الشرعية في مناطق مختلفة من البلاد تراخيص بنسب قليلة للزواج المتعدّد الزوجات، وصلت نسبة التراخيص التي أصدرتها المحكمة الشرعية في بئر السبع إلى 66%. ومعنى ذلك أن المحكمة الشرعية في بئر السبع تعطي في غالبية الحالات تراخيص للزواج المتعدد الزوجات.

4 وما يُعرف حسَب تعريفات المؤسسات الإسرائيلية كـ «يدوعيم بتسيبور» (معروفون بين الجمهور).

عرض النتائج:

المقابـــلات مع النساء:

لقد أظهر البحث وجود فجوة كبيرة بين نظرة النساء المشاركات إلى تعدّد الزوجات وموقفهنّ من هذه المنظومة، وبين نظرة الرجال وموقفهم من هذه القضية. ففي حين عدّدت النساء أسبابًا قليلة، يرين أنها تقف وراء قرار أزواجهنّ في تعدّد الزوجات، فقد عدّد الرجال قائمة طويلة من الأسباب التي يعزونها إلى تعدّد زواجهم أو تعدّد زواج رجال آخرين، تنحصر جميعها في الانطلاق من وجود مفهوم ضيّق للحياة الزوجية، وللعلاقة مع الزوجة. لقد وصفت النساء الصعوبات البالغة التي يتعرّضنَ لها من جرّاء هذه المنظومة، في الوقت الذي عبّر فيه الرجال عن مواقف مختلفة تمامًا من هذه المسألة، معدّدين أسبابًا كثيرة ومختلفة تشرّع تعدّد الزوجات.

لقد أظهر البحث في محوره الأول أن متوسط عمر النساء المشاركات هو اثنان وأربعون. وتُظهر النتائج أن متوسط عدد سنوات تعليمهنّ قليل، وأن معظمهنّ لم يُنهين تعليمهنّ الثانوي (ثلاث من بين المشتركات، فقط، أنهين التعليم الثانوي، ومشتركة واحدة حاصلة على اللقب الأول). وقد تعرّضت نشأتهنّ إلى تمييز مزدوج: قمع المجتمع الأبوي الذي حرم الكثير منهنّ من التعليم والخروج إلى الحيّز العامّ لكونهنّ إناثًا، وقمع الدولة السياسي الذي تمثل في حرمان النساء من التعليم، وقد ظهر هذا الامر بشكل اشد بين النساء اللواتي ترعرعن في قرًى غير معترف بها. وتُعتبر طفولة « شمس » ورحلتها الشاقة من أجل التعلم، والتي سردتها مع الكثير من الألم والدموع، أبلغ تجسيد لهذه الحواجز التي واجهتها معظم المشتركات. تصف شمس الطريق الشاقة التي كان عليها السير فيها من قريتها الحصينية إلى دير الأسد برفقة صديقاتها، لمدة ساعة ونصف من السير على الأقدام، فتقول:

« إحنا ربينا على القلّة والحرمان .. كنا نتغلب كتير بالشتا، سيل ومجرى مي، الشارع يكون متل البحر، في مرة كنا أنا وريتا وخضرة وبدنا نقطع الشارع والشارع بحر وعيونا مقزّزات من كتر البرد، مسكنا بإيدين بعض، حطينا الشنطات من ورا، والمي تطلع على شنطاتنا، مسكنا هيك وصرنا نصرخ ونصرخ لحد ما أجا شاب مش من المنطقة كان مارق بالصدفة، قلي وين رايحات يا ويلكو من الله، خلّيكوا واقفات، أجا مسك إيد ريتا وقلنا كلياتكو إمسكوا بريتا وطلعنا .. وضلينا نركض ونركض تحت الشتا .. شفنا موتنا بعيوننا .. أنا انحرمت من كل إشي، من مدارس، من كل إشي، من عطف وحنان .. كانوا في بنات يروحوا رحلات بالمدرسة، أنا واحدة من الناس اللي ولا مرة رحت على رحلة إلا مرة واحدة بصف تاسع على جبل الشيخ، كانت أمها لريتا تقولها خلّي شمس تروح، قولي لإمها إنه أنا بدفع عنها بس إمي كانت تقول هي شمس ما بدها، حتى كانت تيجي الرحلة مرات وما أقول لإمّي».

ومع ارتباط العمل بالتعليم، تُظهر النتائج أن مشتركتين، فقط، تعملان خارج البيت، أمّا باقي النساء فهنّ ربّات بيوت. ويظهر في المحور الثالث، والذي تطرّق إلى زواج النساء، أن متوسط عمر زواج النساء اللواتي قام

أزواجهنّ بالزواج بأخرى، هو تسعة عشر عامًا. ويظهر أن الزواج المبكّر هو سمة مشتركة لهنّ، وقد تبيّن وجود ثلاثة أشكال لزواجهنّ، حيث جاء زواج معظمهنّ من خلال ترتيب عائلي، قام فيه الزوج أو عائلته بالتوجه إلى عائلة الزوجة من دون أيّ سابق معرفة. أمّا الشكل الثاني فقد كان حين أتى الزواج كإعلان صلح بين عائلتين متنازعتين، تم خلاله تزويج إحدى المشاركات في سن الرابعة عشرة من دون رغبتها. وأمّا الشكل الثالث فهو تعارف عابر تم فيه التعارف بين الزوجة والزوج خلال حفلة زواج أحد الأقارب. ورغم انعدام وجود تصور واضح لدى معظم النساء لمفهوم الزواج، ورغم ظهور تجذر لتصور يقوم على خدمة الزوجة لزوجها ودورها في تأمين احتياجاته، الكثير من النساء يتوقعن من مؤسسة الزواج أن تكون منظومة تؤمّن لهنّ الاحترام والمساندة المعنوية من قبل الزوج.

تجسّد الأشكال التي تم بها زواج النساء المبحوثات البُنية الذكورية للمجتمع، بعاداته وتقاليده، حيث يُعتبر الزواج في بُنية كتلك ميكانيزمًا مركزيًا في تثبيت النظام الاجتماعي وتكريس المصالح الأبوية. في بُنية كتلك، تزوجت غالبية النساء من خلال ترتيبات عائلية تظهر فيها ثقافة الزواج في المجتمع كـ «صفقة» تتم بين طرفين لا صوت ولا خِيار فيها للمرأة. عمليًا، فإن إمكانيات الخِيار غير موجودة، أصلاً، في مجتمع يحكمه الفصل بين الجنسين ويتعامل مع أيّ لقاء بين امرأة ورجل كمدعاة للشبهات، ويحصر الفتيات في الفضاء الخاصّ. تتخذ النساء في مجتمعنا من الأسرة مرجعية أساسية لهنّ، لأن درجة انخراطهنّ في الفضاء العامّ أقلّ، وهو في بعض الأحيان مجرد مكان للعبور، وليس مكانًا للحياة والتفاعل. في هذا الوضع، يرسم الأهل إستراتيجيات مختلفة تتمثل بإفساح هامش من الحرية لأبنائهم من الذكور، كي يبنوا علاقات مع العالم الخارجي، أو في مراقبة هذه العلاقات والسعي لإبقاء الفتيات، خصوصًا، ضمن حدود الفضاء الداخلي. ويبقى ارتياد الإناث للفضاء العامّ مراقبًا. الأمر الذي يمنعهنّ من اكتساب تجارب اجتماعية تيسّر لهنّ الاستقلال الذاتي، وفي الحالات المتطرفة، تعيش الفتاة محاصرة من كلّ الجهات: من المجتمع والأسرة والآباء والأمهات.

وفي المحور الثالث، تمّ التطرّق إلى رد فعل الزوجة الأولى على زواج زوجها، والأسباب التي تعزوها الزوجات إلى زواج أزواجهنّ. فتُظهر النتائج أن هناك ثلاثة أسباب عزتها الزوجات لقيام أزواجهنّ بالزواج بامرأة أخرى. أولها تهرب الزوج من مسؤوليات الحياة الزوجية والصعاب التي تتخللها، والهروب من مواجهة هذه الوضعية عبر زواج آخر، معتبراتٍ زواج أزواجهنّ خيانة زوجية وإهانة مطلقة وامتهانًا لكرامتهنّ. أمّا السبب الثاني فقد تمحور حول عدم الإنجاب أو عدم إنجاب الذكور، كسبب وقف من وراء زواج زوجتين لم تُنجبا سوى بنت واحدة. وأمّا السبب الثالث فقد كان – حسَب بعض الزوجات، وتحديدًا من منطقة الجنوب – تجاوب الزوج مع تشجيع رجال آخرين ممّن حوله، باعتبار تعدّد الزوجات علامة من علامات الرجولة، الأمر الذي تمّت الإشارة إليه، أيضًا، في المجموعات البؤرية وفي المقابلات المعمّقة مع الرجال.

بالنسبة إلى تهرّب الزوج من مسؤوليّاته وعدم النضوج في التعامل مع حياته الزوجية، تشير «مي»، إحدى المشاركات، إلى أنها، بدايةً، اعتقدت أنها، فعلاً، قد قصّرت في حقّ زوجها وواجباتها تجاهه:

« لوّمت حالي، أنا مش فاضيتله.. وإنه أنا من ناحية جنسية مش معطيته إللي بدو إياه .. وهو عنده هاي الغريزة موجودة أكثر من اللازم .. هو بقول إنه مش معطيتني حقّي كيف أنا بدي .. أنا زلي عندي هذا الإشي موجود، بدي إياه برغبه وبدي إياه كتير .. وإنت دايمًا مشغولة بالأولاد ومشغولة بالولد ونفسيتك تعبانة، قلتله ولا مرة بتنحل الأمور بهاي الطريقة ولا مرة، لو كل واحد بحل مشكلته كيف إنت حليتها معناته فش واحد خالي، فش واحد ما عنده مشكلة بالبيت .. هادا هروب من المسؤولية إللي بدها تنحط علي وعليك، بدك ترميها علي، بس عشان هيك ».

تُتيح إمكانية تعدّد الزوجات كما أشار القريناوي وفيزيل (Alkrenawi & Lev-Wiesel، 2002) أمام الرجال التصرف حسَب رغباتهم الآنية عندما يتعلق الأمر بالعائلة والزواج، فخِيار الزواج بامرأة أخرى يعني تجاهل المشاكل الزوجية، كالخلافات حول الأدوار والوظائف وتقسيمة العمل بينهما، وحول العلاقة الجنسية والمشاكل المادية. مشاكل كتلك لا شك أنها تولّد مشاعر سلبية لدى الطرفين، وتجعل الكثير من الرجال، في ظلّ إتاحة خِيار تعدّد الزوجات، يتهرّبون من التعامل مع هذه المشاكل وطرحها والعمل على حلّها. تقوم المشاركات بذلك بتسليط الضوء على النمط الذي من الممكن أن يكون سائدًا في العلاقات الزوجية، حيث تراكم الأعباء والمسؤوليات، وما يولّده من توترات في العلاقة الزوجية، يتمّ حلّها من قبل الزوج برميها من خلف ظهره، والبحث عن زواج آخر، مع انعدام الوعي لطلب مساعدة مهْنية وعلاجية والتوجه إلى استشارة زوجية من المُمكن أن تساعد الزوجين في هذه الأزمات للتغلب على صعوباتهما.

كان موضوع الجنس يُطل من خلف الكثير من المقولات والحوادث التي ذكرتها المشاركات. وتُشير عليا إلى التفكير المباشر لَمن حولها من أقارب شكّوا من أنّها لم تقم بتلبية احتياجات زوجها الزوجية، الأمر الذي دفعه إلى الزواج بامرأة أخرى، فتعبّر عن ذلك قائلة:

« بلكي إنت قصّرتي فيه .. يعني من نظافة بس ما أظن، من ترتيب ما أظن، الأولاد ما أظن ولا من هديك الشغلة ». وفي التطرّق إلى مقصد عليا من « هديك الشغلة » تقول عليا: « الجنس، النوم، أنا مش ممكن أقصر بجوزي إذا بطلب مني ما بقوله لا، لمّا يكون معك بالبيت وبيجي يطلب مني وجسمي تعبان هو بفهمني تاني يوم ممكن. وأنا أقصر بجوزي بهاي الشغلة، الناس هيك بتفكر، لمّا زوج بتجوز على مرته بصيروا يقولوا أبصر شو شايف عليها أو مش معطيته حقه، هيك بالزبط أنا سمعتهن، يعني أنا لازم أقول قدّام العالم كله جوزي نام معي الليلة عشان أثبت لهم ».

تعود بذلك العديد من المشاركات للتطرّق إلى الربط الوثيق بين تعدّد الزوجات ومفهوم الجنس، ليصفن أصوات من حولهنّ من أقارب وأصدقاء، والذين تراود لهم مباشرة عن العلاقة بين زواج زوجها بامرأة أخرى وبين حاجته الجنسية كرجل، التي لا بدّ أنها نتاج لعدم قدرة الزوجة الحالية على إشباع هذه الحاجات، لتعكس النظرة

السائدة للعلاقة الزوجية، حيث الزوجة طرف موجود في هذه المنظومة من أجل تلبية حاجات الرجل الجنسية. تُظهر مقولات المشاركات النظرة التي يتعامل بها المجتمع مع المرأة ومع دور الزوجة كمستودع للرجل لتفريغ حاجاته الجنسية، وهي نظرة تُظهر انعدام ثقافة الزواج وانعدام التصور الناضج المبنيّ على الاحترام والمشاركة في العلاقة الزوجية. تقوم القِيم الثقافية وعملية التنشئة المجتمعية بتجذير مفهوم مشوّه للعلاقة الجنسية لدى النساء، حيث يتجذر في نفسية المرأة كواجب لا بد منه. إنها النظرة السائدة في تكريس الفروق القائمة بين الجنسين حول الجنس، حيث يُصور كمُلك أو كحقّ للرجل، بينما تتحمّله المرأة من أجل استمرار النوع، فقط، ومن أجل حسن سير المجتمع.

يلعب النظام البطريركي بذلك دورًا في تسخير المرأة وتطويع جسدها لسد حاجات الرجل ضمن ثقافة ذات جذور عائلية يتمّ فيها الفصل بين الجنسانية والحب والحميمية، التي تُعتبر أهم مقومات العلاقة الجنسية. يتم بذلك ترسيخ القيم التي تشدد على فاعلية الرجال الجنسية مقابل سلبية النساء، في الوقت الذي يتعارض فيه هذا الأمر مع النظرية الضمنية للمجتمع الإسلامي القائمة على الاعتراف بفاعلية المرأة الجنسية (المرنيسي، 2001). وقد زخرت كتابات الفقهـاء الإسلاميين بهذا التوجـــه، والتي تشيـــر إلى أن شهوة المرأة تفوق بأضعاف شهوة الرجل، غصـــوب، (246 :2002). ولذا فإن عدم قدرة مي على تلبية احتياجات زوجها الجنسية، ليس نابعًا، بالضرورة، من تفوق زوجها عليها بحاجاته الجنسية، إنما يكمن في النظام الاجتماعي القائم وفي توزيعة الأدوار المكرسة القائمة على انعدام المساواة، وفي ثقافة الزواج الذكورية التي لا تُتيح للمرأة تلبية احتياجاتها الجنسية، بل تدفعها للاهتمام والتضحية من أجل الآخرين.

يلعب الفصل بين الجنسين وعلاقات القوة غير المتساوية بينهما، دورًا أساسيًّا في خلق حواجز نفسية بين المرأة والرجل، مما يجعل «الخوف» والحياء في مركز التجربة الجمعية للنساء. ويقودنا ما أشارت إليه عليا ومي وأخريات غيرهما، وتحديدًا في المجموعات البؤرية لاحقًا، إلى السؤال حول تأثير الجذور الأيديولوجية والثقافية على العلاقة بين الجنسين وعلى مفهوم العلاقة الجنسية، والتطرّق لميزات العلاقة الجسدية ولصورة الجسد، حيث تُبنى من خلال حاجات الفرد وتجربته وانفعالاته، وتنمو وتتغذى عبر التجارب المتعدّدة التي تتأثر بالعلاقة مع العالم والمحيط الخارجي. وتسأل جبران (2006) كيف تتصرف النساء عند الزواج في مجتمع يكبت ويحرم عليهنّ أية علاقة قبل الزواج، وكيف يتصرّفن وهنّ اللواتي نشأن على أن الجنس مقزّز وحرام وعيب، كيف تستطيع المرأة أن تعيش جسدها بعد الزواج مع رجل من خلال الجِماع، وكيف ستشعر باللذة وتتوصل إلى أن تتحرر بجسدها وهو المحروم من اللذة. وهنا يُشير بركات (2001: 364) إلى أنه ليس من الغريب أن تقوم الزوجة في العائلة بالانشغال بحاجاتها ورغباتها الذاتية لمستوى نكران الذات، والحرص على تحقيق ذلك من خلال عنايتها بأولادها، لتهمل نفسها بعد الزواج والإنجاب وعلاقتها بزوجها، لدرجة لا يعود يشكل فيها الزوج بالنسبة إليها مصدرًا من مصادر سعادتها ونموها الذاتي، وحين تكون المرأة تعسة في علاقتها بزوجها، فقد تنصرف عنه إلى أولادها كلية، مكتفية بأن تستمد سعادتها من سعادتهم. وهو ما تخبرنا به العديد من المشاركات، حيث تظهر الفجوة بشكل كبير بين توقعات النساء من الزواج وحاجاتهنّ مقابل ما يُبديه الرجال.

أمّا السبب الثاني الذي اعتبرته بعض المشاركات دافعًا لزواج زوجها فهو عدم الإنجاب، أو عدم إنجاب البنين. فزهرة التي أنجبت ابنة واحدة وكانت تعاني من مشاكل صحية حالت دون حملها، لم تستطع الوقوف في وجه زوجها وضغط عائلته المستمر للزواج من أجل إنجاب المزيد من الأولاد، فهذا السبب يحظى بترخيص مطلق من المجتمع، وإن لم يتّخذ الزوج بنفسه قرارًا كهذا، فإن المحيط يدفعه باستمرار عبر الضغط عليه لتزويجه بامرأة ثانية. في مجتمع قائم على التمييز بين الجنسين، يُعتبر إنجاب الذكور ذخرًا للعائلة ولامتدادها، ويتعامل مع البنات ككائنات منقوصة، يصبح تعدّد الزوجات هدفًا ساميًا وأمرًا لا تستطيع الزوجة رفضه أو التمرد عليه، فهي لا تملك الحق في الاعتراض. تعبر زهرة عن ذلك قائلة:

« أنا آخر مرة رحت أتحكّم قالوا لي بدنا نعملك كمان عملية، بس هاي العملية صعبة، روحت حكيت لإمي، أمّي قلتلي يما يا زهرة إذا إنت مُتّي هو بدّو يتجوز وبنتك بدها تتربى تحت إيدين النسوان، خليكي طيبة وربي بنتك وإذا بدو يتجوز ما يتجوز .. قلتلها ولا الضالين آمين، بصمت بالعشرة وقلتله روح اللي بدك إياه تعمله إعمله أنا خلص لا عدت أتحكم ولا بدي أولاد، هاي البنت كافية وزيادة، بدك تضل متلي ضل، ما بدك إنت حر .. قلّي أنا بدي أتجوّز، قلتله ما تتجوّز، أنا مش زعلانة، قلّي بدّك تدوري لي .. والله رحت عند تنتين ثلاثة وما صار بينهن نصيب .. فداروا أهله يدوّروا لاقوله واحدة وتجوّز بدون عقد ».

لا يعطي المجتمع هذا التشريع لو كانت الحالة معاكسة؛ في حال لم يكن الرجل غير قادر على الإنجاب والمرأة لا تعاني من مشاكل، بل يتوقع منها أن تقبل هذه الحال وتساند زوجها بل حتى أن تستر عجزه اعتبارًا لرجولته. أمّا زهرة فلا سبيل لها سوى الرضوخ، وكان يعني زواج زوجها قدوم الزوجة الثانية للعيش معها في البيت نفسه. بكلّ ما يرافق ذلك من ألم ومعاناة، تعبّر عنهما بقولها:

« شو حسيت؟، شو ممكن مرا تحس بهيك وضع!! (وتصمت طويلاً)، حسيت إشي بدهن يوخدوه مني .. حسيت حدا أخد كل اللي بنيته .. أنا صرلي ببني دار عشرين سنة، فيه من الملحة للخميرة حتى تيجي وحدة تقولك إلي النص بالنص، ساعتها كيف أنا بدي أحس، مش عالزلمة، بلاش الزلمة بس عالتعب إللي حطيته ببيتي .. أنا ضليتني ببيتي، لما راحوا جابوها، أنا كنت قاعدة بالبيت وكنت عاملة قهوة سادة واستقبلتهن وصبيتلهن قهوة ولّما فاتت العروس أخدت بنتي ونزلت نمت عن دار أبوي .. شو حسيت؟ الله بعلم، يعني من جوا فش حدا بعلم بحدا!! الحمدلله .. تاني يوم الصبح روحنا وقعدنا إحنا وإياها هي بأوضة وأنا بأوضة ».

أمّا السبب الثالث المتعلّق بتشجيع الرجال للرجال على تعدّد الزوجات فقد ظهر شيوعه بين المشاركات من منطقة النقب، وعن ذلك تورد زهى قيام زوجها بالزواج بامرأة أخرى بعد مرور عشرين سنة على زواجهما، لم تتخللها مشاكل زوجية تُذكر، قائلة:

«كانوا أيام هالشباب يلتموا ويعملوا اجتماعات وهدا بقول كلمة وهداك بقول كلمة .. قالوله إتجوز .. وإتجوز، ولما شافهم أعطاهم كلمة منه وصعب يتراجع فيها وإللي بتراجع عندهم مش زلمة .. قلي أنا بدي أتجوز .. عارف إنك مش مقصّرة .. ولا رايح أجيب أحلى منك، أما خلص طلعت مني الكلمة وبدي أكمل .. وقال ولا يهمكوا كل إشي ببقى علي بس من بعدها صار الوضع معاه يوم أسوأ من يوم».

يتحوّل تعدّد الزوجات بذلك إلى علامة من علامات الرجولة في سياق يعيش فيه الرجل العربي مجرّدًا من مصادر القوة الحقيقية الاقتصادية والسياسية. فيعود الرجل العربي «الجريح» والمقصى، سياسيًا، للبحث عن رجولته الضائعة في الحيّز الخاصّ، وفي التعبير عن جنسانيّته بمطلق ذكوريّتها. يشتري بذلك الرجل وَهم السيطرة في سياق يعيش فيه في الحقيقة عاجزًا. ويدخل بذلك في لعب دور المسيطر، ليعبّر فيه عن سلطته وعن تسلّطه الذي لا يجد له مكانًا في الحيّز العامّ. ويصبح «الرهان» على النساء والقدرة على تحقيق هذا الرهان، العلامة التي تثبت هذه الرجولة الضائعة، لتنتقل النساء بذلك من أيدي أب/ أخ مسيطر إلى يدي زوج آخر مسيطر من خلال كلمة واحدة لا غير، وعبر لحظة زهو طفولية يعيشها الرجل تدغدغ مخيلته الذكورية، وقيمه التي نشأ عليها، بالنظر إلى المرأة كمتاع يُشترى ويُباع.

لقد أظهر البحث أن ردود فعل النساء اللواتي قام أزواجهنّ بالزواج بأخرى، تمتد على محور يبدأ من الرفض والتمرد إلى القبول والرضوخ للأمر الواقع. وبالإمكان الإشارة إلى شكلين أساسين: الأول يتمظهر في تمرد الزوجة واعتراضها على قرار الزوج، ولكن ضمن إطار الزواج نفسه وبعيدًا عن اتخاذ قرار بالطلاق. أمّا الشكل الثاني فيتمظهر في الرضوخ للأمر الواقع، حيث أظهرت بعض النساء معارضتهنّ، لكنهنّ أظهرن كذلك عدم وجود أية إمكانية أمامهنّ للتصدي لهذه الوضعية، بينما أظهرت بعض النساء موقفًا يموقعهنّ في وسط المحور، ويتمثل بالتأرجح بين رفض أن تكون الزوجة زوجة لرجل له زوجة أخرى، وبين الأمل في أن يعدل زوجها عن خطوته ويقوم بتطليق زوجته الجديدة واستئناف حياتهما كما في السابق. وقد وضع هذا التأرجح بين هذين الطرفين الزوجات في دوامة وصراع كبيرين وجعلهنّ يتحوّلن في سلوكهنّ، فتارة يستأنفن حياتهنّ الزوجية ويُحاولن تجاهل وجود امرأة أخرى، معوّلات على تغيّر الوضع، وتارة يرفضن هذا الواقع ويُفاوضن الزوج لترك الزوجة الأخرى، فيدخلن بذلك في دوامة تعصف بهنّ وتجعل حياتهنّ مليئة بالتوترات وعدم الاستقرار.

وقد كان من الواضح أن موقف الزوجة من تعدّد الزوجات كظاهرة في العموم، والأسباب التي تنسبها إلى زواج زوجها، يؤثر بشكل واضح على رد فعلها وعلى صياغة الشكل الذي تتبنّاه، لاحقًا، في التعاطي مع علاقتها الزوجية. فالزوجة التي اعتبرت تعدّد الزوجات ممارسة مُهينة تحط من مكانة المرأة، واعتبرت أن زوجها قام بالزواج بأخرى تهربًا من التعاطي مع صعوبات الحياة الزوجية ومسؤولياته العائلية، تبنّت موقفًا معارضًا وثابتًا من زوجها، انعكس في شكل العلاقة الزوجية التي نشأت والامتناع عن ممارسة العلاقة الجنسية مع الزوج رغم المحاولات المستمرة من قبله لاستئنافها. أمّا النساء اللواتي انطلقن من أن تعدّد الزوجات ممارسة مشروعة دينيًا للرجال، وعادة مجتمعية، ولا يُمكن الاعتراض عليها، فقد قامت النساء بالاعتراض على مضمونها وعلى عدم العدل في

تصرفات الزوج. وبذلك فقد حافظت النساء على علاقتهنّ الزوجية وأبدين رضوخًا في علاقتهنّ بأزواجهنّ، وتركز اعتراضهنّ على عدم العدل الذي يتصرف به أزواجهنّ والتمييز بينهنّ وبين الزوجة الثانية.

تُظهر بذلك نتائج البحث التناقض والبلبلة في موقف قسم من النساء، فرغم المعاناة الكبيرة التي تصفها جميع النساء اللواتي تزوج أزواجهنّ بامرأة أخرى، ويعشن في زواج متعدّد الزوجات، فموقف الزوجات أنفسهنّ متناقض – ما بين التجربة الشخصية وبين الموقف العامّ من تعدّد الزوجات. العديد من النساء وخصوصًا المشاركات من منطقة الجنوب شرعن تعدّد الزوجات كظاهرة في حال استطاع الزوج العدل بين الزوجات، وكانت لديه إمكانيات مادية تمكّنه من تأمين احتياجات كلا البيتين، لكن ذلك لا يلغي لديهنّ الشعور بالإهانة والألم الذي يتسببه زواج الزوج. ليتغلب بذلك مفهوم الطاعة الذي يدعو المرأة دائمًا للامتثال والرضوخ للنظام البطريركي القائم، وأداء أهم وظيفة للمرأة فيه، أمًا وربة منزل، وهي وظيفة يُمكن أن تفقد من خلالها وجودها إذا تمردت على سلطة الرجل.

وقد تطرق المحور الرابع للزوجات الثانيات، فأظهر البحث أن هناك ثلاثة أسباب عزتها النساء لقبولهنّ الزواج برجل متزوج. وكان السبب الأول هو الخلاص من السلطة الأبوية والحاجة إلى حب، والذي عبّرت عنه إحدى المشاركات التي تقدمت في العمر، والتي بقيت عائلتها – وتحديدًا الذكور من إخوتها – يتحكمون بحياتها ويقيدونها، فالاستقلالية المادية والإنجازات المهْنية العالية التي حققتها لم تسعفها للحصول على حريتها والتحكم بمصير حياتها، لتعتبر بذلك أن حاجتها إلى إقامة علاقة زوجية تلبي احتياجاتها العاطفية والجنسية، وتحرّرها من قيود السلطة الأبوية الملقاة عليها، هي ما دفعها لتطوير علاقة عاطفية بادر إليها أحد الرجال المتزوجين، لتصل في نهاية المطاف إلى الزواج.

وقد عبّرت سلمى عن ذلك بقولها:

« أنا من حقّي أتجوز .. يكونلي بيت، أستقر .. كان برضه في مشاكل مع إخوتي، كان واحد من إخوتي كتير يضايقني وين رايحة؟ ووين جاي؟ أخوي كان قاسي علي، كان يضل يسألني ويتطلع عالساعة ومرات يضربني، ممنوع أتأخّر عن البيت ويسأل مين هدا إللي بتصل فيكي؟ وليه هيك شعرك؟ بالذات إني أنا بحكي عن مشاعري وعن الحب وحريتي إللي هي أهم إشي، اليوم بطلع وبنزل على راحتي، جوزي منفتح، كان متدين بس اليوم هو ماشي معاي وين ما بدي بروح ... تلبية حاجاتي الجنسية والجسدية والجانب الاجتماعي بعملك هدوء نفسي واستقرار عاطفي، يعني لما بكون أسهر أنا وإياه بالليل مع البنات بكون كتير سعيدة، هني بلعبوا حوالينا أنا كسبت بناتي، كسبت استقرار معين، مزبوط ممكن مرات العيلة تعرج، مرات ممكن ناقصها أشياء هون وهناك، بس من جواتي بحبها وبتحبني .. أنا سألت حالي هدا السؤال .. إنت مستقلة وبتشتغلي وبتروحي وبتيجي .. شو الحاجة كان، بالعكس المصروفات زادت والمسؤوليات زادت، في ولاد هون بالصورة، في بيت، بجوز أنا بحاجة لرجل، لحب، لولاد

بشكل شرعي، يعني سألت أبوي مرة بتسمحلي أجيب ولاد بدون ما أتجوز؟ هو ما استوعب قلّي كيف يعني تجيبي ولاد بدون ما تتجوّزي .. لو كنت عايشة ببلد بسمح بهيك إشي كنت أكيد بفكّر بهيك إمكانية».

أمّا السبب الثاني فتلخّصه إحدى المشاركات بحاجة المرأة في المجتمع إلى أن تكون متزوّجة حتى لو تمّ اقترانها بـ«شبه رجل»، وتلخّص السبب الذي دفعها للقبول بالزواج برجل متزوج بالمثل الشعبي «ظل رجل ولا ظل حيطة»، حيث يكون هذا الزواج هو الخِيار الوحيد للمرأة المجردة من التعليم والعمل، والتي لا تملك استقلالية مادية وتتعامل معها عائلتها كعبء مادي واجتماعي، ويكون بذلك خِيار الزواج برجل متزوج الخِيار الوحيد الذي يُكسبها مكانة واحترامًا ومصدرًا للعيش فتقول:

«لو وضعي ووضع أهلي كان أحسن كان بضلني عزابية عند أهلي، ولا أحمل مسؤوليات وأعاني وكل ما كبروا أولادي بدهن اهتمام أكتر وبدك تضلك حاطة هدف قدامك إنه تضلي محبوبة قدّام الكل».

أمّا السبب الثالث فيتلخص بالمقولة الشعبية الأخرى التي ذكرتها إحدى المشاركات، وهي «ختيار يدللني ولا شاب يهيني»، والذي جاء نتيجة التجربة القاسية التي مرت بها في زواجها الأول برجل عنيف قامت بالطلاق منه بعد أشهر قليلة، لتقبل بعد ذلك برجل متزوج لم تنجب زوجته لكنه معروف بحسن أخلاقه ومعاملته الحسنة.

وقد تطرّق المحور الخامس إلى رد فعل المجتمع لتعدّد الزوجات من وجهة نظر النساء، حيث أشارت المشاركات إلى أن المجتمع المحيط قد تقبّل زواج أزواجهنّ وتعامل مع الزوجة الجديدة كزوجة شرعية، كما تعاطى معها اجتماعيًا من خلال زوجها كأيّة زوجة أخرى. وقد تفاوت مستوى هذا القبول من محيط امرأة إلى أخرى، وفي تقييم مستوى هذا القبول، يظهر أن الأمر تراوح ما بين بعض التحفّظ وبعض القبول، ليصل في طرف المحور إلى تشجيع ودعم كبيرين. يظهر هناك شكلان رئيسيّان في هذا المحور: الشكل الأول، وهو الشكل الأكثر انتشارًا، حيث يُظهر المجتمع تقبّلاً مصحوبًا بالتحفظ لما يفرضه الرجال، وإن اعتبر المجتمع أن تعدّد الزوجات أمر خاطئ، إلاّ أن الحلّ لا بدّ أن يكون في التعايش معه وقبوله. وهناك من أشارت إلى أن أفرادًا من المجتمع وخصوصًا من المحيط القريب إلى العائلة، أبدوا في البداية استياءهم أو تحفظهم من قرار الزوج الزواج مرة ثانية، وأشاروا إلى أن هذا القرار خاطئ، غير أن تقييمهم هذا لم يعنِ أنهم أيدوا الزوجة الأولى في طلبها من زوجها إلغاء هذا الزواج، بل تموضع في محاولة إقناعها بقبول الأمر الواقع، أي بقبول وجود امرأة أخرى في حياة زوجها وقبول نفسها كزوجة أولى لرجل متزوج بزوجة أخرى. أمّا الشكل الثاني فيظهر في إبداء القبول التام، وذلك في حالة عدم الإنجاب، أو إنجاب الإناث، إذ يمنح المجتمع الرجل في هذه الحالة ترخيصًا مطلقًا للتعدّد، فالمحيط العائلي القريب هو من يكون الحافز الأساسي للزوج، بل في معظم الأحيان هو من يشكل مصدر ضغط على الرجل للزواج بامرأة أخرى. وتُظهر نتائج البحث أنه – وعندما يتعلق الأمر بمشاكل في الإنجاب أو إنجاب البنات، فقط – يبدو أن الزوجة الأولى لا تشعر بأن لها الحق، أصلاً، في الرفض أو التمرد على هذه الخطوة، بل إنها في غالب المرّات تكون هي من تدبر

الزوجة الثانية، وتقوم بترتيبات العرس. يبدو للعِيان أن النساء يفعلن ذلك وهنّ راضيات ومقتنعات، غير أن النساء عبّرن عن الألم الكبير داخلهنّ، وكذلك عن قناعتهنّ بأن زواج أزواجهنّ غير مُسوّغ، إنما يأتي رضوخًا لضغوطات المجتمع.

وفي الوقت الذي تشير الزوجات أعلاه إلى ما لمسنه من معارضة خجولة ورفض محدود بشأن زواج زوجهنّ للمرّة الثانية، تأتي النتائج لتتناسب مع ما تُشير إليه الزوجات الثانيات. فمعظم الزوجات الثانيات لم يواجهن رفضًا كبيرًا لهنّ بالذات، عندما أتى زواجهنّ لتحقيق هدف الزوج المعلن، الإنجاب أو إنجاب الصبيان، كما أن عائلاتهنّ وعائلات أزواجهنّ أبدوا قبولاً لهنّ واستعدادًا للتعاطي معهنّ اجتماعيًا. لا يعني ما ذُكر أعلاه أن جميع الزوجات الثانيات يجدن قبولاً تامًا لزواجهنّ. فتجربة سلمى مختلفة جدًا، وهي تُشير إلى الكثير من المعارضة المجتمعية لزواجها. تقول سلمى إنها مرّت بالكثير من التخبطات التي بقيت تلازمها حتى في أسبوع الزواج، وإن جزءًا كبيرًا من هذه الصعوبة له علاقة بالضغوطات الاجتماعية والانتقاد المجتمعي لقرارها وما سمعته من مواقف حولها. تعتقد سلمى أن المجتمع واجهها برفض شرس، لأن المجتمع يعارض تعدّد الزوجات، لكنها لا تلتفت إلى أن نموذج تعدّد الزوجات الذي طبقته لا يتطابق مع هذه المنظومة من حيث المضمون التقليدي له (والذي أظهر البحث تقبلاً واضحًا له)، إنما من حيث الشكل، وهو، عمليًا، ومن خلال التمعن به، عبارة عن بديل للطلاق الذي لا يتجرأ الكثيرون من الأزواج على الإقدام عليه. وبالتالي، فإن تعدّد الزوجات في هذه الحالة ما هو إلاّ التفاف على الطلاق، ووسيلة لسلمى ولزوجها للتسوية ما بين حاجاتها ومشاعرها وحاجات زوجها ومشاعره كأفراد، وبين التزامه كأب، وما يفرضه كذلك المجتمع من التزامات وتقييدات عليه. إذ اشترطت سلمى قبل زواجها أن تنحصر علاقة زوجها الزوجية والجنسية بها فقط، ومع زواجهما، انتقل الزوج للعيش بشكل ثابت مع سلمى.

وتطرّق المحور السادس إلى الصعوبات الذاتية والمجتمعية في العيش كزوجة في منظومة زواج متعدّد الزوجات. وقد أظهرت النتائج أن الألم هو العامل المشترك لجميع النساء الاثنتي عشرة اللواتي قمن بالبوح بوجعهنّ، وما يعايشنه من صعوبات داخل هذه المنظومة من الزواج. وقد ظهر وجود ثلاثة أنماط لمنظومة تعدّد الزوجات في المجال اليومي المَعيش: الأول، حيث تقوم الزوجة بطرد الرجل لينتقل للعيش في بيت الزوجة الثانية ويبقى يتردد على البيت الأول من دون المبيت فيه. والشكل الثاني، حيث تبقى الزوجة موافقة على وجود الزوج الذي يقسم بذلك وقته بين البيتين، ويتواجد بشكل دوري، فيكون يومًا في البيت الأول ويومًا في البيت الثاني. والشكل الثالث، حيث تقوم الزوجتان بالعيش معًا في البيت نفسه.

أظهرت نتائج البحث في هذا المحور الإهمال العاطفي والمادي الصارخ الذي تعاني منه الزوجات اللواتي قام أزواجهنّ بالزواج بأخرى، وكذلك صعوبات مشابهة لدى الزوجات الثانيات اللواتي أشرن إلى الضائقة المادية الشديدة وصعوبات زوجية ومجتمعية أخرى. وكانت النساء المشاركات من منطقة النقب أكثر النساء تضررًا من تعدّد الزوجات من حيث حدة الإهمال الذي وصفنه. وقد ظهر بشكل صارخ الإهمال المادي والعاطفي الذي تتعرض له الزوجات والأولاد من قبل الأزواج الذين تركوا البيت وانتقلوا للعيش مع الزوجة الثانية، متنصلين من واجباتهم ومسؤولياتهم المادية والعاطفية تجاه الزوجات والأولاد. وقد اعتبرت معظم النساء أن أزواجهنّ من وجهة

نظرهنّ في عداد الغائبين أو المتوفين، واعتبرن أنفسهن، عمليًا، مطلقات أو أرامل؛ كونهنّ يتعاملن مع صعوبات الحياة ومسؤولياتها وَحدهنّ من دون وجود شريك حقيقي يتقاسم معهنّ أعباء الحياة ومسؤولياتها. وقد أشارت جميع الزوجات وتحديدًا الزوجات اللواتي قام ازواجهن بالزواج من اخرى، إلى غياب الدعم الأبوي والمعنوي والمادي عن حياة أطفالهنّ، وإلى تداعيات هذا الغياب على نفسيات أولادهنّ وعلى مسار تطورهم الاجتماعي والعاطفي والتعليمي، مورداتٍ الكثير من المواقف التي يتعرضن لها في الحياة اليومية، والتي تتميز بالكثير من الألم والحزن واللوعة. تعبّر ما قالته نجوى عن الكثير من المعاناة والألم المشترك لجميع المشاركات بقولها التالي:

« أنا عايشة لحالي، أنا ما بفكر فيه كتير كزوج،.. أنا معتبرة حالي ترملت... بحس (وينحبس الكلام وتصمت نجوى متأثرة... ثم تتابع) بشوف إنه بنتي تأثّرت، بتأثّروا الصراحة، بسألوني هدا السؤال هو أبونا ولا مش أبونا؟ بقولهن أبوكم .. الكبيرة بتعرف بس الزغار لا .. كتير بحسّوا بنقصه بس بحاول أنا أغطي، تخيّلي لو ما كنش هو ساكن قريب منا كنت ناوية أقولهن إنه بالسجن، أو ببلد تانية بس هيك هني شايفينه إنه هو ببيته وعايش مع أولاده .. صعب، هديك اليوم قالت بنتي الكبيرة لحياتها أبوكم مات، هدا مش أبوكم .. انجنّت البنت الزغيرة ... بس الزغار ما بستصعبوا لإنهن طلعوا عالحياة ما لاقوه، صحيوا عالدنيا وما شافوه في حياتهن، وشاكات في الأمر إنه يكون مش أبوهن .. بس البنت الكبيرة ماخدة موقف منه وزعلانه عليه كتير، لما بيجي عالبيت وهو عادة ما بيجي كتير بتحكي عليه وبتشكي بتقولي أنا زعلانة منه كتير .. بطل في إحساس إنه موجود بحياتنا،. ما بزورهن ولا بعرف إشي عنهن، بقولي أنا متكل عليك، بقوله زورهن بترفع معنوياتهن شوي، المدير قعد مع البنت وشاف شو مالها بس إنت شارك معنا شوي قالي هو أنا فاضي؟ قال أنا عشان أعيّشكوا لازم أطلع من قبل السبعة قلتله تعال إحكي معها يمكن تسمع منك شوي، كل الناس تشوفني كيف أوديها المدرسة غصب عنها، بس لما أحكي معها تقولي خلص يما أنا بكرا ما أزعلك ... حضوره أنا عندي أهم، أهم من المصاري والفقر والغنى أنا ما بحسه إنه بسلم أولوياتي، لكن الحنان والعطف من أبوهن يغني عن كتير أشياء، إنه البنت تلاقي أبوها يطبطب عليها، يخرفها، هدا يغني عن أشياء كتيرة، بس للأسف مش موجود هدا، أغلب الحكي بحكيه معنا عالتلفون بقوله إنه هو مهمل بصير يقولي إنت لابسك شيطان».

وفي التطرّق إلى ما يتعرّض له الأولاد من تأثيرات نفسية بسبب هذه الوضعية، تورد مي حادثة وقعت لابنتها وهي طالبة في الصف الخامس، قبل حوالي سنة فتقول:

« بنتي قوية، جريئة بتخافش من حدا باجتهادها ومجهودها وما بهمها حدا، إستفزّتها بنت بالمدرسة، تخانقت هي واياها قدّام كل أولاد المدرسة، إجت البنت بتقولها روحي ضبّي حالك بكفي أبوي مش متجوز على إمي، بكفي إحنا عايشين مع أبوي، بنتي فقدت عقلها، راحت عالبنت معطتلها شعرها وخرمشتها من وجهها، ما قدرتش تطلع هدا الغضب قتلتها

موّتتها من القتل وانفصلت عن المدرسة ثلاث أيام ... قديش الإشي بوجعهن لحد اليوم».

أمّا المحور السابع فقد تطرّق إلى العوائق التي تقف أمام النساء في كسر منظومة تعدّد الزوجات، وقد أظهرت النتائج أن النساء يفضّلن عدم اللجوء إلى الطلاق لأسباب عديدة، يقف على رأسها نظرة المجتمع القاسية تجاه المرأة المطلقة، والتي تُعتبر، من وجهة نظرهنّ، أسوأ من كونهنّ زوجات يعشن في منظومة متعدّدة الزوجات. غالبية المشاركات نفين كليًّا التفكير في الطلاق رغم أن عددًا منهنّ يرغبن في حصوله، غير أنهنّ لا يجدن الدعم المناسب ممن حولهنّ ومن المجتمع. وقد قامت واحدة من بينهنّ، فقط، قبل فترة وجيزة بالطلاق. وجاء ذلك بعد سنوات طويلة من العيش كزوجة أولى، وبعد تقدمها في السنّ وبلوغ أولادها. بينما قامت مشتركة ثانية بالتوجه إلى المحكمة بطلب الطلاق في أثناء إجراء البحث، مُبدية الكثير من التردد في الاستمرار في هذه الخطوة. ويظهر أن الصعوبات التي تواجه النساء في عدم اتخاذ قرار الطلاق، تتعلق بعدة عوامل تتجسد بعدم تلقيهنّ الدعم من قبل أفراد عائلاتهنّ، الذين ينصحونهنّ، عادةً، بعدم اللجوء إلى الطلاق، ويعملون على إعادتهنّ إلى بيوت أزواجهنّ في حال توجههنّ إليهم. أمّا العامل الثاني فيعود إلى الصعوبة الداخلية التي تواجهها الزوجة في تحولها لامرأة مطلقة، وكلّ ما يرافق ذلك من نظرة دونية ينظر المجتمع بها إلى المرأة المطلقة، وكذلك رفض الأولاد لفكرة طلاق والدتهم للأسباب نفسها. إن إحداث تغيير يحتاج إلى الشعور بالثقة، والثقة لا تأتي بغير سند، والسند يأتي من مرجعية معيّنة. والمرجعية التي تحتاجها النساء، أساسًا، هي مرجعية العائلة، وحين لا يجدنها، تكون النتيجة قبول الأمر الواقع. تصف زهى، إحدى المشاركات، ما عايشته معظمهنّ في هذا الخصوص، بكلماتها قائلة:

« طلبت الطلاق، بس إخوتي قالوا ولادك زغار وإنت بعدين ما بتقدري تدبريهم، قعدت عند أهلي وقلت لا يمكن، ما بروح إلا هون، صار يجيب ناس ويودي ناس مشان يعني يأثّروا علي، قالولي ولادك زغار، كان أكبر واحد فيهم بصف عاشر، ردّيت عليهم ورجعت .. لمّا بشوفه بطلع هو واياها قدام عيني بفكر لو إني بعيدة، لو إني اتطلقت وأبعدت كان أحسن، كنت ارتحت .. أنا متندمة إني ما اتطلقت، لو اتطلقت كان ضليتني بعيدة عنه وفي مثل بقول لا عيني تشوف ولا قلبي يحزن، وكنت أخدت معاشي أنا وولادي، قبل فترة مرقت الشتوية والولد ما كان عندو حفاضات والدنيا مطر والغسيل مش ناشف، تزاعلت أنا واياه ورحت قعدت عند أهلي شهرين وقلت ما برجع وطلبت الطلاق وما بدي أروح اشتكي عليه، وعيوا إخواني وقالولي هدا عيب وبتتبهدلي وإنه ولادي محتاجين لأبوهم ومستقبلهم .. بقول لو إنه يا ربي سبحان الله لو إنه هداه إخواني وعينوا طلاق ووقفوا معاي وصار في طلاق كانت الوحدة بتتريح .. لإنه فش غير هدا الحل، كل واحدة بتجوز جوزها عليها أحسنلها تتطلق وتزته من دربها لإنها مش رح تشوف يوم معه إلا المهانة .. الواحدة ما تجوزت الزلمة علشان يعملها عصاي».

أمّا ندى التي اتخذت قرارها الحالي بالطلاق، وبدأت بالإجراءات القضائية، فتعبّر عن الصعوبات التي تواجهها قائلة:

«فش حدا معي اليوم، بعد ما مرقت العملية (عملية قلب) رحت لعند أبوي وقلتله بدي أطلقه، بس فكرة الطلاق ما عجبت أبوي، لما صرت أروح لعند أهلي صار أبوي يظهرلي إنه مش عاجبه اللي بصير، قعدنا يوم نتناقش، قلي إذا إنت بتطلقي ما بتعودي تفوتي بيتي، قلتله ماشي أنا بروح على ملجأ، بستأجر بيت، الدنيا ما بتخلى، بروح وين ما كان، بس الناس رح تحكي عليك كمان، إنه بنتك مستأجرة بيت وهو عنده بيت، قلتله يابا إنت جوزتني غصب عني، بس أنا اليوم المفروض آخد قراري لحالي، أنا مش قادرة أكمل .. قعدت شهرين حرب أنا واياه وبطّل يحكي معي .. قلّي شو يعني إذا تجوز عليكي، مش أوّل واحد بتجوّز على مرته وصار بدو يقنعني أقبل، قلتله إسمع يابا هو مزبوط مش أول واحد بتجوّز على مرته بس أنا مش المرا اللي بتقبل بهيك وضع، أنا ما بقبل أكون متل باقي النسوان إللي قبلوا زلامهن يتجوّزوا عليهن، يعني إنا إحساسي ما بقدر أتحكّم فيه».

بينما تخلّت مي عن فكرة الطلاق رغم رغبتها الداخلية بذلك كأخريات، نزولاً عند رغبة ابنها، قائلة:

«فكرت أتشكّى عليه بالمحكمة الشرعية وأطلب الطلاق، بس إبني الكبير ما خلاني، بقولي يمّا أنا ما بكون ابن مطلقة، كمان أنا ما بقدر إنه يعايروني الولاد فيها، بدك الولاد يقولولي يا ابن المطلقة!!.. شوفي مجتمعنا العربي قديش وضعية المرا فيه صعبة لما بتكون مطلقة، لو بدها تدير بالها على حالها مية مرة، بس بتضلها نظرة مجتمعنا قاسية عليها كتير».

وتروي نجوى، قائلة:

«يعني أهون عالولد أو البنت يكون أبوها متجوز وعايش بريت البيت بس ما يكون مطلق، هاي الحاجة عنّا مش كويسة بالمرة، بصيروا يوجهوا اتهامات على المرا، بنظرولها نظرة مش كويسة، هادي مطلقة، حتى ببطلوا يسموها باسمها، بصيروا ينادوها المطلقة، المطلقة إجت والمطلقة روحت، عشان هيك ما في سبب اطلق، بس لو استقل من ناحية مادية وما أعود أحتاج أحكي معاه».

العائق الثاني الذي تمّت الإشارة إليه، هو عدم تطبيق القانون الذي يمنع تعدد الزوجات، وفي حالات كثيرة، عدم إمكانية استخدام هذا القانون من قبل النساء أنفسهنّ، واللواتي عبّرن عن النبذ الذي من الممكن أن يتعرّضن له من قبل عائلة الزوج في حال قيامهنّ بتقديم شكوى إلى الشرطة، والذي يصل، عادة، إلى طردها من

بيتها وتجريدها من كلّ ما تملك.

«أنا ما فكرت أروح أشتكي، لإنه مجتمعنا صعب، حرمة تتشكى على جوزها ما بخليها في الدار تبعته ولا في بيئته، المرا اللي بتطلع عنا وبتتشكى على زوجها بتطلق فورا، حتى لو ما زوجها ما طلقها إخوانه بطلقوها، العيلة كلها بتعاديها، أبوها بعارضها، مين بدو يساندها، أهلها يمكن يذبحوها، في عنا زوجات قدموا بس خلص تنسى بهاي الحالة إنها ترجع، وتخيلي هي تكون مشاركة للي بدو يصير للولاد، يمكن أبوهن يرضى يوخدهن منها، لو قدمت شكوى على طول بصير علي وعلى أعدائي، بس ما في قانون بخالف، ولا واقف مع المرأة، كمان المأذون اللي عم بجوز لازم يتخالف، إللي بعقد العقد كمان هو بشارك، هو إله جزء وعليه مسؤولية، ولو إنه بس مرة تصير بعيلة كان كل العائلات بتخاف وبتصير عبرة، حتى الشاهد لازم يوخدوه عالشرطة، يغرموه غرامة مالية، بلاش حبس، إحنا عنّا المصاري أصعب من السجن، لو الشاهد بتخالف ما بعاود يعيدها».

أمّا العائق الأخير فيتمحور حول انعدام الاستقلالية المادية للنساء، حيث إنهنّ يملكن موارد تعليمية ومهْنية محدودة جدًّا، لا تمكّنهنّ من العثور على عمل ومصدر دخل مستقلّ، ما يجعلهنّ، في أغلب الأحيان، معتمداتٍ على ما يمكن أن يتلقيْنه من الأزواج من أجل تأمين معيشتهنّ ومعيشة أولادهنّ. وفي هذا السياق، فقد تمّت الإشارة بشكل محدود إلى التعامل المؤسساتي للدولة، القائم على التمييز بين النساء العربيات والنساء اليهوديات، الذي من المُمكن أن يحرمهنّ من حقوق في تلقّي مخصصات الدعم من قبل مؤسسة التأمين الوطني، مقابل ما تتلقاه المرأة اليهودية في حال كونها مُعيلة وحيدة للعائلة، الأمر الذي يزيد من الصعوبات المادية التي تُضطرّ المرأة العربية إلى تحمّل أعبائها بمفردها من دون أن تجد الدعم لها.

رغم كلّ الصعوبات التي عبّرت عنها المشاركات، فقد نجح البعض منهنّ في كسر الحواجر التي وقفت أمامهنّ واستطعن شق طريقهنّ باستقلالية ذاتية في تربية أولادهنّ وإدارة حياتهنّ، وتحقيق استقلالية مادية كذلك من خلال العثور على عمل خارج المنزل. وهنا تجدر الإشارة إلى الجانب الفاعل الذي تتخذه الأطر النسوية الناشطة في المجتمع الفلسطيني، والتي تعمل على دعم النساء في مختلف المجالات. لقد أكد البحث على الدور الحاسم الذي من المُمكن أن تلعبه الأطر النسوية على الصعيد العامّ وعلى الصعيد التثقيفي التوعوي، وكذلك على صعيد العمل مع الأفراد. لقد أشارت إحدى المشاركات إلى المرافقة القانونية التي قدّمتها إحدى الجمعيات النسوية لها في إجراءات الطلاق والشكوى التي قدّمتها في الشرطة ضدّ زوجها، باعتبارها واحدة من الآليات التي تلعب دورًا مهمًّا في دعم النساء ومساعدتهنّ على كسر طوق العجز وشحذ همّتهنّ والعمل على تغيير واقعهنّ وتحصيل حقوقهنّ. ولا شكّ في أن هذا العمل يزداد صعوبة في سياق مجتمعيّ تزداد فيه حدّة الخطاب الديني ويُميّز فيه ضدّ المرأة باسم التقاليد الاجتماعية والدينية.

المقابلات مع الرجال:

يتطرّق المحور الأول إلى خلفية الرجال، ويتطرّق المحور الثاني إلى قرار الرجال بالنسبة إلى الزواج الأول، ومفهومهم للحياة الزوجية. فيُظهر البحث أن جميع الرجال في زواجهم الأول قد تزوجوا في سنّ مبكّرة، وغالبًا، في سنّ التاسعة عشرة. وقد جاء زواج جميع الرجال، من دون تعارف مسبّق، إنما من خلال ترتيب عائلي، حيث كان للآباء – وفي بعض الحالات للأمّهات – حقّ تقليديّ في تقرير زواج أبنائهم، وهذا ما يمنحهم سلطة كبيرة لم يكن لمعظم الرجال فيها أيّ خِيار، فمعظمهم لم يُبدوا استعدادًا مسبّقًا لهذه الخطوة. وقد أشار البعض منهم إلى أن موافقته على هذا الزواج جاءت لرغبة في إقامة علاقة مع فتاة من دون فهم مسبّق لمترتبات الارتباط والزواج والمسؤوليات الملقاة عليه كزوج وأب. وعبّر الرجال المتقدّمون في السنّ (أواسط الخمسين) عن تقبّلهم لهذا الوضع، باعتبار أن ما فرضه الأب عليهم من ترتيب للزواج، هو – بلا شك – نابع من معرفته لمصلحتهم كأبناء. بينما ظهر أن الرجال الأصغر سنًّا يُبدون انتقادًا، في الوقت الحالي، لهذا الفرض الذي تمّ إجبارهم عليه. وقد أظهرت المقابلات كذلك أن الرجال لا يملكون تصوّرًا ناضجًا لمفهوم الزواج. ويُمكن تصنيف الأسباب التي يوردها الرجال لزواجهم وظروف ترتيباته بسببين، الأول هو اعتبار الزواج فرصة للتعرّف إلى فتاة ورغبة في إقامة علاقة مع امرأة، الأمر الذي لا يُتيحه المجتمع خارج إطار الزواج. أمّا السبب الثاني فهو اعتبار الزواج آلية لحفظ مصالح العائلة الاقتصادية، الأمر الذي يدفع بعائلة الشاب إلى ترتيب زواج الابن وتشجيعه، ولو كان ذلك في سنّ مبكّرة.

أمّا المحور الثالث والذي يتطرّق إلى الأسباب التي دفعت بالرجال – من وُجهة نظرهم – إلى تعدد الزوجات، فتُظهر فيه النتائج أن جميع الرجال ينطلقون في تفسير زواجهم الثاني من رصد أسباب وحوافز مختلفة، مشيرين إلى قائمة طويلة من الأسباب التي دفعتهم، والتي من الممكن أن تدفع الرجال عمومًا إلى تعدد الزوجات. كما تُظهر النتائج بعديْن في تعامل الرجال مع قضية تعدد الزوجات، يتمثّل البعد الأول بالإجماع التامّ على شرعية هذه الممارسة، إذ يجتمع مختلِف هذه الأسباب بمنطلقها إلى تشريع هذه الممارسة، وحشد التسويغات الدينية ذاتها، والمتمثلة بالآيات القرآنية التي حلّلت للرجال تعدد الزوجات. هناك إجماع تامّ بين جميع الرجال المشاركين على اعتبار تعدد الزوجات حقًّا شرعيًّا وقضية مقبولة وممارسة «عادية». يتماشى مع هذا الموقف – بشكل لا يُمكن فصله بتاتًا – التشريع الديني الذي يُبيح هذه الممارسة، ليكون هذا التشريع قضية ملازمة ترافق مختلِف القضايا التي تم التطرّق إليها، واعتبار أنفسهم يتمتّعون بامتيازات كرجال، وإيمانهم بتفوّقهم على النساء وانعدام إمكانية المقارنة بينهم كرجال وبين زوجاتهم كنساء في الحقوق والواجبات. عمليًّا، انطلق جميع الرجال من الإيمان المعلن والضمنّي بقوامتهم على النساء، الأمر الذي يجعل التعامل مع المرأة كـ «شيء»، موردين بذلك كلّ التفسيرات الذكورية والتي يمنحون من خلالها لأنفسهم المسوّغات للتعدّد، والتي ينعدم فيها النظر إلى العلاقة الزوجية كعلاقة إنسانية تشاركية تجمع بين الرجل والمرأة، قائمة على الندّية والمساواة.

أمّا البعد الثاني، فينعكس من خلال محورية الرجال وانطلاقهم جميعًا من رؤية وتحليل كلّ تجليات هذه الممارسة، من كون الرجل هو المحور. يستحضر الرجال كلّهم خطابًا يرى في الرجل/ الذكر أساسًا ويجعله في

بؤرة الاهتمام وفي مركز الحركة. فجميعهم يسوقون مواقفهم من اعتباراتهم وحاجاتهم ورغباتهم كرجال، من دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء ورغباتهنّ ومواقفهنّ. فعمليًا، قام جميع الرجال بإلغاء وجود النساء، سواء كنّ الزوجات اللّواتي تزوّجوهنّ أولاً، أم كُنّ الزوجات الثانيات، ليتمحور معظم حديثهم حول أنفسهم كرجال، وما يقدّمه تعدد الزوجات لهم في منظومة زوجية توفر لهم إطارًا أسريًا أفضل. إن تركيز الرجال على ذواتهم، جعلهم يُبدون عدم اكتراث يصل في أحيان أخرى إلى حدّ الإنكار لموقف الزوجة الأولى أو الثانية، وإنكار تأثير تعدد الزوجات عليهنّ كنساء، وتداعيات هذه المنظومة سلبًا على حياتهنّ. ويستند جميع الرجال إلى الشريعة الدينية في تأكيد الفروق النوعية بينهم وبين النساء، وفي تحقيق مشروعية عدم المساواة، تمهيدًا للحديث عن الأنثى وعن «الجنس اللطيف»، الذي تتحدّد مَهَمته في تخفيف العناء عن الجنس الخشن، وتهيئة المُناخ البيتي والأسري الذي يُمكّنه من ممارسة الحياة، الإنتاج والعمل. بهذا التصوّر يتمّ إلغاء المرأة/ الأنثى لحساب الرجل/ الذكر إلغاء شبه تامّ، لتتركّز كلّ مَهَمتها في تلبية طلباته وتأمين حاجاته، وليس ثمّة تبعات يتحملها الرجل في علاقته بالمرأة، سوى أن يمنحها الغذاء والمسكن. إنها علاقة أشبه بعلاقة التابع والمتبوع، والعبد بسيّده، لكن الرجال يصوّرونها من وجهة نظرهم كعلاقة يقومون فيها بمنح النساء الاهتمام والاحترام.

وكانت الأسباب التي عزونها إلى تعدد زوجاتهم كالتالي: الخلافات الزوجية مع الزوجة الأولى، ليكون تعدد الزوجات تسوية ما بين الواجب الأبوي تجاه الأولاد والعائلة، وما بين الرغبة في ممارسة علاقة زوجية هانئة ومستقرة من دون اللجوء إلى الطلاق الذي هو – حسَب وجهة نظرهم – أمر يسبّب الأذى للعائلة والأولاد. وعن ذلك يُعبّر عمر، أحد المشاركين بقوله:

«الدين والشرع يمنح للرجل تعدّد الزوجات، ولو ربنا ما كان شايف الأمور من البداية ما كان حلّل إنه يكون في زوجتين، بس ربنا شايف إنه عشان ما نطلق ونترك الولاد. مزبوط كمان من ناحية دينية ربنا حلل الطلاق، بس من ناحية تانية في حل أنسب، يعني في رجال دين بشرحوها بطريقة تانية، أنا بفكر ربنا قلنا إنه في طلاق بس في حل أمثل إنه تجوز كمان واحدة وعيش معها وعيش مع التانية، يعني خد راحتك إنت مع الزوجة اللي بدك اياها، بس أدّي واجب للزوجة إللي ما بدّك إياها وصار عندك أولاد منها، لما فش ولاد الحل الأمثل إنه تعطيها حريتها وتوخد حريتك، ما فش فيها جدال، أما لّما يكون في ولاد أنا ما بفضل ولا أي زوجين إنهم يطلقوا».

والسبب الثاني هو التشجيع المجتمعي، وتحديدًا من قبل الأقارب والأصدقاء، الذي يحثّ الرجال على اتخاذ زوجة ثانية، ليتحوّل هذا التشجيع إلى لحظة امتحان، على الرجل أن يقوم فيها بإثبات رجولته مقابل رجال آخرين، كدليل على قدرته وقوته. وقد ظهر هذا الأمر بحدّة أكبر في منطقة النقب، حيث ينتشر تعدد الزوجات بنسب عالية، أكبر ممّا هي عليه في مناطق أخرى. ويُعبّر عن ذلك خالد، قائلاً:

«غلطة، حب استطلاع، طلعت بضحكة، كلمة قلتها، مش عارف شو إللي خلاني أعملها ... لما بتقعد العيلة مع بعض بصير في نقاش عائلي بين بعض، كنا قاعدين بديوان، حكينا عن الزيجة الثانية، أجا واحد بقولي لازم إنت التاني تتزوّج، قلتلهن هتولي عروس وأنا بتزوّج ... فتّشت على سبب، كنت بدي أفسخ الخطوبة، بس بتعرفي شرف العيلة كان صعب، صعب جدًا جدًا».

أمّا السبب الثالث فقد كان كبر الزوجة، انطلاقًا من اعتبار أن دور الزوجة يتمثل بخدمة الزوج وتأمين حاجاته الجسدية والجنسية. ولذا ففي حال أصبحت الزوجة غير قادرة، أو أنها مهيأة لتصبح غير قادرة على تأمين حاجاته، فإن من حق الزوج أن يتزوج بامرأة أخرى، من دون أن يعتبر أن هذه الخطوة تحمل إهانة للزوجة الأولى. وعن ذلك يورد صلاح دافعه لتعدّد الزوجات كالتالي:

«ما كان عندي أي مشاكل مع مرتي الأولى نهائيًا، بالعكس هي حرمة محترمة، الشي الوحيد اللي خلاني أفكر بالزواج إنه مرتي جابت أحد عشر بطن وفي جيل الأربعين بدا يبيّن التعب عليها وطبعًا الرجل نشاطه أزود، ففكرت إنه كمان عشر سنين جايات إذا الله مد بعمر الإنسان بكون الوضع صعب على الرجل لإنه مرته بتكون تعبانة ... أنا بقولك اليوم لما بدها تعملي فنجان القهوة بتتصعب إنها تقوم وتروح، عندها بنات والبنات هنّي إللي بعملوا شاي، بعملوا قهوة».

وأمّا السبب الرابع فقد جاء كحلّ للحفاظ على الأولاد في العائلة عند وفاة الأخ، حيث يصبح تعدد الزوجات وضعية شرعية لبقاء الزوجة مع أولادها في بيت عائلة الزوج، وعدم عودتها إلى بيت عائلتها مع أولادها. وقد كان السبب الخامس الذي ذُكر هو إنجاب المزيد من الأولاد، في الوقت الذي لم تنجب فيه الزوجة الأولى سوى ولدٍ واحدٍ. وأمّا السبب السادس فهو العفّة، باعتبار تعدد الزوجات وسيلة لتحصين الرجل جنسيًّا وتجنيبه إقامة علاقات جنسية مع نساء أخريات خارج إطار الزواج. وعن ذلك يُعبّر حسن، أحد المشاركين، وعلى نحو شبيه بمعظم المشاركين، كالتالي:

«في قضيّة تعدّد الزوجات يستطيع الإنسان أن ينوي تطبيق أمر مباح فيه ثواب من خلال الستر، الستر على فتاة مستورة تربّت في بيت الفضيلة، فاتها القطار، يستطيع كذلك أن ينوي العفاف في هذا الزمن العصيب المليء بالمعاصي على مستوى العياذ بالله، يعني الكل بعرف الانسان المتدين هو بشر ليس نبي ولا ملاك والبشر معرض للخطأ والصواب للمعصية وللطاعة فهذا الإنسان الذي يتقي الله عز وجل في هذا الزمن العصيب لا يجرؤ على أن يعصي الله تبارك وتعالى لكن يستطيع أن يحصن نفسه بما أحله الله» ... كثير من أصحابي قالوا لي ليه شو السيرة مرتك الأولى منيحة وبنت عيلة ومتدينة قلتلهن يعني أميرة؟ قالوا طبعا اميرة، قلتلهن لكن الحمد الله انها أميرة وهيك بدور على كمان اميرة بصير عندي أميرتين..

نحن نعود بكل تصرفاتنا، اعتقاداتنا وأقوالنا إلى تعاليم الدين الإسلامي، دين جميع الأنبياء.. وإلى القرآن الكريم كلام الله تعالى والإسلام الذي أباح تعدّد الزوجات بشرط العدل، لأن رب العالمين قال «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألاّ تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم.. والنبي كذلك تزوّج بأكثر من واحدة والصحابة والصالحون، لكن بحكم ابتعاد الناس في هذه الأيام عن مصدر العزة والكرامة وعن هذا الدين العظيم، كثير من الأمور بيلقوها غريبة بالمجتمع، أنا أستطيع أن أضرب عدة أمثلة بدون ذكر أسماء، كثير من رجال الأعمال بطلعوا مثلا على أوروبا، عالصين، على مصر، عالأردن بحجّة الأشغال، وزوجاتهم لا يعلمن ما يصنعون هناك، ربما الواحد يكون له مئة خليلة أو صاحبة أما هدا مخفي .. لكن الإنسان السوي الذي لا يقترف ولا يقترب من الحرام يتزوّج مثنى وثلاث ورباع ويعدل ولا يعصي الله تعالى في معصية واحدة .. ولم يشترط الإسلام إن كانت الزوجة مريضة أو بها مثلا شيء معين أو لم تنجب الأطفال.. أنا أتحدّى أيّ رجل متزوّج بامرأة واحدة في العشرين أو الثلاثين أو الأربعين ولا يطمح أو عالقليلة يفكّر إنو يكون عنده زوجتين أو ثلاث أو أربعة، إذا كان متديّنًا وإذا ما كان متديّنًا، يبحث عن حلول فيها ما هو محظور أو ما هو شرعا .. لإنسان مستقيم لا تكفي الرجل امرأة واحدة».

وفي هذا الإطار، فقد انطلق معظم الرجال من اعتبار تفوّقهم الجنسي على النساء، والارتكاز على الفروقات البيولوجية بينهم وبينهنّ، والإيمان بفاعلية الرجال الجنسية، وحاجاتهم التي تفوق بكثير حاجات النساء، التي تتقلص، أصلاً، وبالكاد تكون موجودة بسبب الإنجاب والولادات. وعن ذلك يُعبّر ناصر، أحد المشاركين، بقوله:

«ما بفكّر إنه النساء إللي ممكن يكونوا أمهات ومروا بولادات عندهن رغبة جنسية عادية زيهن زي أزواجهن .. بالنسبة للمرأة وبسبب الولادات وكونهن أمهات بتصير قضية الجنس أمر ثانوي بحياتهن، المرأة بعد الولادات وهموم الدنيا بتربية الأولاد الجنس بصير بمرتبة متأخرة عندها، بتصير بس بدها ترضي زوجها بهدا الجانب».

وفي الموضوع نفسه يُشير حسن، قائلاً:

«يعني اليوم مثلا امرأة معيّنة في فترة الحمل في شهرها السادس أو السابع أو الثامن والتاسع في خلال هذه الشهور الأربعة وفترة النفاس اربعين يوم وهدا كمان شهر وفترة الرضاعة، إذا منجمعهن على بعض خلال هاي الفترة تستطيع المرأة أن تتخلى عن غريزتها الجنسية تخليًا شبه كامل، في هذه الفترة ماذا يفعل الرجل المتدين؟؟ إذا هو يريد الاستقامة وطاعة الله والإسلام أعطى الحلول وأباح تعدّد الزوجات بشرط أن يعدل وهو يستطيع شو المانع؟؟ غير المتدين لا تفرق معه. أناس غير متدينين ما بتفرق معهن بهاي الفترة أو بغيرها فهو يتوجه لطرق ومجالات أخرى».

تُظهر نتائج البحث أن الرجال تطرّقوا إلى الاختلافات في الأدوار الاجتماعية، لا إلى الاختلافات في الأدوار البيولوجية، التي لا تتعلق بالفروقات في الحاجة الجنسية، بل تتعلق بالفروقات في الأدوار النمطية للمرأة والرجل، من دون إدراك الفرق بين الاثنين، ومن دون أن يروا أن عدم إعادة صياغة الأدوار بين الجنسين وعدم تحمّل الرجل– الأب لدور الرعاية، هما ما يجعل الكثير من الزوجات منهكاتٍ جسديًا وأقلّ فعالية جنسيًا. وفي هذا الصدد يُتابع ناصر، قائلاً:

«لما المرا بجيها ولدين أو تلاتة بتبطل تتفضى لزوجها بتصير تتفضى لولادها، لهذا السبب اليوم الرجل بصير يشوف شغلات بالشارع وبالتلفزيون وبكل محل اللي بتثيره من ناحية جنسية وبدو يشبع رغباته .. امرأة واحدة ما بتكفي، طبعًا مش لكل الرجال، في بعض الرجال لا تكفيهم امرأة واحدة وبالأخص ساعة ما بصير عندهم ولاد .. وعشان هيك مشرع الزواج بأربعة. حتى لو تزوّج الثانية وأيضًا صار في أولاد .. الرجل من ناحية جنسية يختلف عن المرأة».

وبالإضافة إلى الأسباب الشخصية التي عدّدها الرجال لتعدّد زوجاتهم، فقد تمّ التطرق إلى أسباب أخرى قد تدفع الرجال إلى التعدّد، وعلى رأسها غواية المرأة حسَب تعبيرهم، التي يتعرض لها جميع الرجال من قبل النساء. يتم بذلك تصوّر المرأة كمبعث للإغراء، الأمر الذي يُفقد الرجل سيطرته على نفسه ويحفز غريزته الجنسية، ممّا يقتضي اللجوء إلى التحصين، وإحدى وسائل التحصين تعدد الزوجات. وفي هذا الصدد يُفسّر ناصر فلسفته، بالتالي:

«في نكتة عن مرا كل يوم الصبح كانت تصحى تلاقي كتفها مبلول، قالت مرة بدي أشوف من وين بتيجي المي هاي، المغرب حطت راسها وعملت حالها نايمة، أجا زوجها نام جنبها وفتح التلفزيون، صار يشوف المذيعات وكل ما يغير من محطة لمحطة يقول هاي النسوان ويتف على مرته.. يعني الأشياء اللي بشوفها الواحد بالشارع وبالتلفزيون بدو حل الها، يا بفتش عليها بالحلال يا بفتش عليها بالحرام».

يوقع هذا الخطاب الرجال في تناقض صارخ؛ فمن جهة، تُصوّر المرأة – الزوجة بأنّها سالبة جنسيًا، وغير قادرة على سدّ احتياجات زوجها، الأمر الذي يحتّم تعدد الزوجات، ومن جهة أخرى، يقوم بعرض المرأة كفعّالة جنسيًا، حيث تُغوي الرجل، فهي مغرية وخادعة، ويعتبر الرجل أكثر حساسية وعُرضة للغواية تجاهها. يتناقض هذا الوصف مع فلسفة قِوامة الرجال على النساء، التي تبنّاها الرجال والتي انطلقوا منها في اعتبار أنفسهم يتمتّعون بقدرات عقلية ومهارات حياتية تفوق قدرة النساء، الأمر الذي يجعلهم أقدر على إدارة شؤونهم وشؤون النساء. تعزو هذه الفلسفة صفة « العاطفية » بشكل نمطي إلى النساء، مقابل عزو « العقلانية » إلى الرجال، التي لا يجدون تفسيرًا لاختفائها وعدم فاعليتها أمام غواية النساء.

تفسّر المرنيسي (17 : 2001) هذا التناقص « بما يُمكن وصفه بـ »نظرية علنية » وأخرى « ضمنية » عن الحياة الجنسية، أي بنظرية مزدوجة عن ديناميكية الجنسين. وتتمثل الأولى في الاعتقاد السائد في الوقت الحاضر بأن حياة الرجل الجنسية تتسم بطابع فعّال، في حين أن حياة المرأة الجنسية ذات طابع سالب، وتتضح النظرية « الضمنية » المكبوتة في اللاواعي الإسلامي من خلال مؤلّف الإمام الغزالي الهامّ: « إحياء علوم الدين »، حيث يرى أن الحضارة مجهود يهدف إلى احتواء سلطة المرأة الهدّامة والكاسحة. « ولذلك يجب ضبط النساء لكي لا ينصرف الرجال عن واجباتهم الاجتماعية والدينية، كما أن بقاء المجتمع رهينًا بخلق مؤسّسات تُرسّخ الهيمنة الذكورية عن طريق ميكانيزمات من بينها الفصل بين الجنسين وتعدّد زوجات المؤمن ».

تُظهر نتائج البحث أن هذا التوجه الذي يحمله الرجال تجاه المرأة، يحمل في طيّاته تقسيمًا نمطيًا مترسّخًا في الذهنية الذكورية، يُقسّم فيه النساء إلى صنفين: النساء السالبات و»الفاضلات»، مقابل النساء الفاعلات جنسيًا و»المغويات»، وهي تقسيمة متجذرة في الذهنية البطريركية، تنبع من الفصل التامّ الذي يُقيمه النظام البطريركي بين الحُبّ والجنسانية بما فيه الكفاية لاعتبار المتعة الجنسية كعلاقة بين أنداد متساوين، وليس كآلية لفرض تراتبية وفرض السلطة وفرض السيطرة، وبالتالي التجريد من الإنسانية. يحوّل بذلك الرجال الخطاب الذي يدعو إلى تعدد الزوجات من منطلق مواجهة الغواية التي يتعرض لها الرجل بسبب المرأة وما تبثّه من شهوة وفتنة، إلى خطاب يتعامل مع الأنوثة كمرادف للشيطنة، ويحوّلها إلى كائن محرّك للغرائز وباعث على الفتنة، ليلقي عنه بذلك مسؤولية عدم قدرته على تهذيب غريزته الجنسية، ليصبح الحلّ الوحيد هو تعدد الزوجات.

وبإضافة أسباب أخرى قد تدفع الرجال إلى تعدّد الزوجات، تتمّ الإشارة إلى إمكانية ممارسة تعدّد الزوجات من قبل رجال آخرين، كردّ فعل وطنيّ مقاوم، يأتي من أجل زيادة عدد الفلسطينيين والردّ على سياسات الدولة العنصرية باعتبار الفلسطينيين خطرًا ديموغرافيًا، وباعتبار ازدياد أعداد الفلسطينيين آلية مقاومة، حسَب تعبير أحد المشاركين. وبذلك يتمّ تشجيع الدعوة الصريحة التي أطلقها عضو الكنيست عباس زكور، ممثّل الحركة الإسلامية – الشقّ الجنوبي، والتي دعا فيها، قبل بضع سنوات، النساء الفلسطينيات إلى تسخير أرحامهنّ من أجل زيادة الإنجاب. ودعا الرجال إلى تعدّد الزوجات. وهي دعوة يبدو أنها تتكرر على لسان الرجال، لتمنح ممارستهم في تعدد الزوجات بعدًا وطنيًا، حيث يبدو أن الرجل هو الرابح الأساسي منها، في حين تبقى المرأة محرومة من القرار والخِيار. يُعبّر عن ذلك أحد المشاركين، قائلاً:

« الزواج من امرأة تانية مش بس ممكن يكون بهدف الإنجاب، في رجال بتطلعوا على الموضوع من ناحية وطنية، اليوم إحنا مشكلتنا مع إسرائيل في العامل الديموغرافي، عند الفلسطينيين مش رح تصير دولة إنسي الموضوع، مشكلتنا مع إسرائيل قضية العدد ».

لقد أظهرت النتائج أن قرار الزوج الخاصّ بتعدّد زيجاته، أمر حكري، فلا مكان فيه لمعارضة الزوجة. لم يلتفت الرجال عند قرارهم الزواج بامرأة ثانية إلى موقف الزوجة الأولى، باعتبار أن موقفها غير قابل للأخذ بالحسبان من قبلهم. فالمعارضة ردّ فعل عاديّ لكنّه عابر، والزواج بامرأة ثانية لا يحمل في طيّاته إهانة أو أذًى

للزوجة الأولى، كما أن معارضتها لا يُمكن أن تغيّر من قرارهم. يُعبّر صلاح حين تم التطرق إلى موقف زوجته، بقوله:

«ما كان وارد إنه تقول لي لا تتزوج، ولو عارضت كان ممكن تصير مشاكل، لكن طبعًا هذا ما بغير من قراري، رح أتجوز نعم، القرار بالنسبة إلي هو قرار ما في تراجع عنه .. ساعة ما فكرت وقررت بموضوع الزواج من تانية ولا شي بالعالم بمنعني».

ويوضح ناصر خطواته في تنفيذ قراره بتعدّد الزوجات بالتالي:

«عملت الشي بسرية، يعني هي أول على آخر بدها تعرف، بس أنا ما حكيتلها لإنه مستحيل امرأة بالعالم توافق إنه زوجها يتجوز عليها، مستحيل، أما بصورة عامة النسوان بقبلوا بالوضع القائم .. أنا كنت متوقع إنه ما يصير عندي مشاكل لانه مش رح أسمح إنه يكون مشاكل، في احتمالين للموضوع يا بتقبل بالوضع القائم يا بتقول لي يا عمي بدنا نتطلق، يا بتطلب الطلاق يا تقول لي ما تيجي عالبيت، ما فش مشكلة، أما مشاكل مش رح أسمح يكون عندي مشكلة .. ليس حتمًا إنه الطلاق هو هدم لعائلة وبيت، هدم البيت بصير إذا الرجل بترك البيت كليًا وما بعود يسأل عنهم وما بتابعهن وما بنفق عليهن».

ويشير حسن، قائلاً:

«يستطيع الإنسان أن يقوم بهدا الأمر حتى لو مانعت، لأنّ العصمة بيد الرجل .. إذا أراد الرجل ممارسة تعدّد الزوجات وإذا هو قد حالة يخطوها ولا يشترط موافقة المرأة الأولى».

يتّخذ الرجال إستراتيجية فرض الأمر الواقع، منطلقين من فرضية أنّ الزوجة – ورغم معارضتها الأولى – لا خِيار لها، إلاّ الامتثال والقبول بما يفرضه الرجل. وقد انقسم الرجال بذلك بين من قام بإخبار زوجته بنيّته الزواج قبل أن يقوم بالإجراءات الرسمية، وبين من قام بالزواج سرًا، ثمّ أخبر الزوجة الأولى. وقد أظهرت النتائج أن الرجال بشكل عامّ تجاهلوا التطرّق إلى المعارضة التي واجهوها من قبل الزوجات، بل حاولوا إنكارها وإظهار تقبل الزوجات لهذا القرار، مُنكرين الضرر الذي قد تتعرّض له الزوجة لسبب ذلك. وقد عبّر عن ذلك، قائلاً:

«هاي الإنسانة أنا اخترتها بالبداية لانها متدينة، لأنه النبي (صلعم) قال: تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك». بعدين النبي قال: «من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه، فيلتقِ الله في الشطر الباقي»، يعني إذا هي كانت من البداية متدينة وبنت أصل وفاهمة الدين هي لا تعترض على حكم الله عز

وجل ولا تعترض على شرع الله ما دام متوفر عندها بيت ومش ناقصها شي والزوجة التانية عندها بيت ومش ناقصها شي، مرات بتحصل مشاكل بين زوج وزوجته بدون تعدّد زوجات ومرات اللي بكون عنده ثلاث نسوان عايش عيشة أحسن من اللي عايش مع واحدة .. في مثل عامي بقول فيه للضرة وين رايحة يا جديدة، رايحة أعمل بخت للعتيقة .. حتى مع التعدّد الحياة بتكون أجمل .. لا يوجد خطر، هذا الأمر لا يؤثر على النفسية، ليه؟ لإنه هدا الشرع. ورد في القرآن وفي السنة والله أعلم بنا من أنفسنا، إذا طبق الإنسان هذا الأمر كما أراد الشرع وفق التعاليم الإيمانية لا يعود بالضرر عالنفسيّة .. فش ضرر نفسي، لا يصل الأمر لضرر نفسي لإنه لو كان في ضرر نفسي الله تعالى يعلم السر وأخفى وأدرى .. هذه الحال لا توصل لضرر .. اللي إنت بتحكي عنه ضرر لا يؤدّي إلى اعراض هذا أمر الضرر قد يكون شي موقت يوم أو يومين ثم تستقر، هنالك ضرر دائم وضرر طائش والضرر الطائش ينتهي».

أمّا بخصوص ردود فعل المجتمع، فقد أظهر البحث في محوره الخامس أن معظم الرجال يعتقدون أن المجتمع يتقبّل تعدد زيجاتهم، وإن تنوّعت ردود فعل المجتمع التي يشير إليها الرجال بخصوص تعدد زيجاتهم، لكن معظمها اتّسم بالقبول، ليصل في بعض الحالات إلى التشجيع الفاعل، بينما كانت المعارضة محدودة وخجولة. ويعتقد بعض المشاركين أن الكثير من الرجال يتمنّون ممارسة التعدد، لكنهم ما يزالون يخشون مواجهة بعض المعارضة، عازين الأمر إلى السياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الأقلية الفلسطينية في دولة إسرائيل، التي تمنع تعدّد الزوجات وتختلف بذلك عن الدول العربية التي تتم فيها ممارسة تعدّد الزوجات من دون انتقاد مجتمعي حسَب رأيهم.

أظهر البحث كذلك في تطرّقه إلى موقف الأزواج من الحياة الزوجية المتعددة الزوجات، تفاوتًا كبيرًا عمّا وصفته النساء. ففي الوقت الذي وصفت فيه النساء الشعور بالمهانة، وعبّرن عن الكثير من الألم والإهمال تجاههنّ وتجاه الأولاد على كلّ الصُعُد، فقد عرضه معظم الرجال المشاركين بشكل إيجابي وعاديّ، حتى إنهم أظهروا الامتياز الذي يعيشونه في هذه المنظومة، عازين ذلك إلى قوة شخصيتهم كأزواج وحنكتهم في إدارة هذه المنظومة. فيؤكد جميع المشاركين أن تعدد الزوجات وكيفية المعايشة السليمة هما بيد الرجل، وأن الرجل الحكيم يستطيع أن يتغلب على المشاكل، وأن يبني هذه المنظومة لتسير بشكل ناجع وحيويّ، ويقضي على إمكانية نشوب الخلافات والتوترات، ويجعل جميع الأطراف ترضى بالأمر الواقع. وعند التطرّق إلى بعض الصعوبات، فقد بقيت ضمن المجال التكتيكيّ والعمليّ، من دون التطرّق إلى الصعوبات العاطفية وأية صعوبات من الممكن أن تواجهها زوجاتهم.

يتمسّك جميع الرجال بمفهوم العدل حسَب ما جاء في الآية القرآنية، معتبرين أن جميعهم (ما عدا مشاركًا واحدًا، اعترف بأنه غير عادل) يطبّقون هذا الجانب، وبالنظر عميقًا في مقصدهم، يظهر أن الرجال يلخّصون مفهوم العدل بالجانب المادي، حيث إنهم يقومون بإعالة العائلتين وتلبية احتياجات البيتين بشكل متساوٍ تمامًا، وهم بذلك يرون أن زواجهم الثاني لم يهدم البيت الأول، لأنهم لم يهملوا احتياجات العائلة الأولى. ولكنّ عند التطرّق إلى إمكانية تحقيق هذا العدل في علاقتهم العاطفية والجنسية تجاه زوجاتهم، اعتبر جميع الرجال

أنه من المستحيل تطبيق ذلك، وأنهم كرجال غير ملزمين بتحقيقه. من الواضح أن إمكانية العدل في المستوى العاطفي أمر من المستحيل تحقيقه، غير أن الرجال لم يعتبروا أن هذا التمييز امتهان للزوجات ولكرامتهنّ وتحقير لمكانتهنّ، بل انطلقوا من اعتباره وضعًا طبيعيًا على الزوجة قبوله ما داموا يقومون بواجباتهم الأخرى تجاههنّ. وقد ظهر هذا التوجه منذ البداية عندما تطرّقوا إلى قرار زواجهم وموقف الزوجة الأولى، فلم يُعِر أغلبُ الرجال اهتمامًا لمعارضتها، وانطلقوا في تفهمهم لهذه المعارضة واضعين إيّاها في إطار الغيرة العادية التي تشعر بها كلّ امرأة يقوم زوجها بالزواج بامرأة أخرى، من دون أن يأخذ بعين الاعتبار المشاعر المؤلمة والإحساس بالخيانة التي تصفها الزوجات. إن المعايير التي وضعها جميع الرجال للدلالة على نجاحهم في تعدد الزوجات معايير تقليدية ونمطية جدًا. فتقسيمة الأدوار والمَهامّ التي يصفونها تُظهر أن دور الرعاية ملقًى بالكامل على الزوجة، وأن اهتمامهم بأولادهم وعدم تقصيرهم في واجباتهم الأبوية، يتمحوران في فلك الرقابة وتأمين احتياجات الأولاد العملية من دون التطرّق إلى الاحتياجات العاطفية للأولاد، ومن دون انطلاقهم من وجود تقسيمة متساوية تعتمد على المشاركة مع الزوجة في عملية التربية والرعاية.

ويصف صلاح سير المنظومتين بشكل ناجع، عازيًا أسبابه إلى نفسه، فيقول:

«اللي بزبط الشي الأب، ليش العلاقات كويسة بين الولاد لانه أنا كل يوم الصبح بعطيهم مصاري عالمدرسة، اللي بده اشي بجيبله، ما بوخد قسم وقسم لا، مثلا بدي اشتري ملابس لقسم باخد الكل، الكل علاقاتهم كويسة مع بعض لإنّه ما بشعروا إنه أبوهم مفضل حدا عن حدا .. لو كنت بعرف إنه أنا بظلم مرتي الأولى وأولادي ما تزوجت».

وفي الوقت الذي اجتهد فيه معظم الرجال في تأكيد قيامهم بمسؤولياتهم كآباء تجاه أولادهم وزوجاتهم، فقد أشار أحد المشاركين إلى عدم تحقيق هذا الأمر، وأشار مشارك آخر إلى الصعوبات التي يواجهها في ممارسة واجباته كأب وزوج، وانشطاره بين بيتين وزوجتين، لكنه لم ينسب هذه الصعوبة إلى تعدد الزوجات كمنظومة معقدة، بل إلى الأعباء الكثيرة، كما إلى العلاقات المتوترة بين الزوجات وما يخلقه ذلك من صعوبات في التعامل اليومي وفي متطلبات الحياة المختلفة. ويرى جميع الرجال أن العدل الذي يؤكدون تطبيقه بين زوجاتهم، لا ينطبق على حياتهم الجنسية، فهم كأزواج معفيّون من تطبيق هذا الجانب، كما يرون أن العدل الذي يقصدونه هو العدل المادي، وهو ما يطالبهم به الشرع. لا يعزو الرجال تفضيلهم لزوجة على أخرى إلى الارتباط العاطفي الذي قد ينعكس في العلاقة الجنسية وممارساتها، إنما يعزون ذلك التفضيل إلى جاهزية المرأة لتلبية احتياجاتهم الجنسية، والتي – حسَب رأيهم – تتفاوت من زوجة إلى أخرى، بتفاوت السنّ وفترات الحمل، الولادة والرضاعة.

وعمليًا، يقوم الرجال بالتعبير عن ذهنية ذكورية متجذّرة عميقًا، تقوم مؤسسة تعدد الزوجات بالتعبير عن أقصى تجلياتها تجاه مفهوم الزواج والعلاقة مع المرأة، ومفهومهم للحياة الزوجية. تُظهر النتائج وجود فجوة كبيرة بين توقعات المرأة من العلاقة الزوجية وتوقعات الرجل؛ ففي الوقت الذي تتوق فيه المرأة لعلاقة زوجية تقوم على الاحترام والمشاركة والحميمية، يتعامل الرجل مع مؤسسة الزواج كمنظومة اجتماعية وظيفية، تتواجد فيها

المرأة من أجل تلبية حاجاته الأولية، من دون إدراكها كحيّز عاطفي. لهذا يصبح تعدد الزوجات ممارسة ميكانيكية، يستطيع الرجل ممارستها من دون تخصيص طاقات ومن دون استثمار عاطفيّ يتطلب منه نضوجًا ووعيًا ذاتيًّا. بل تصبح الإمكانيات العملية والموارد المادية ومستوى إحكام سيطرته على النساء، هي العامل الأهم لاستمراريتها. وبناء عليه، يقيّم مدى نجاعتها. هذا الأمر هو ما جعل معظم الرجال يقيّمون تعدد الزوجات كمنظومة ناجعة وفعّالة وقادرة على تلبية احتياجاتهم، مشيرين إلى امتيازاتها لتصل إلى حدّ الافتتان بجماليتها، بينما وصفتها النساء كمنظومة قامعة لإنسانيتهنّ ومدمرة لحياة أولادهنّ. ومع كلّ هذا وذاك، فقد استطاع بعض النساء تحدّي هذه المنظومة بقواهنّ الخاصّة، وعدم الانصياع لقوانينها.

المجموعات البؤرية:

أظهرت نتائج الحوارات في المجموعات البؤرية وجود آراء متعددة بخصوص تعدد الزوجات. إذ أظهرت جميع المجموعات البؤرية وجود آراء تعارض تعدد الزوجات، وتعتبره امتهانًا للمرأة ولكيانها. بينما ظهرت أصوات أخرى تشرع هذه الممارسة في حالات وظروف معيّنة. ورغم الاختلافات بين المجموعات والفروقات في التعاطي مع القضية، بدا واضحًا وجود مسارات مترابطة تُفضي جميعها إلى بعضها بعضًا في جميع المجموعات البؤرية. فقد كان من الواضح أن قضية تعدد الزوجات قضية مثيرة للجدل، فعندما يتم طرحها تظهر الآراء والمواقف الازدواجية والمتضاربة، فقد كان التناقض والبلبلة هما المميّز الأساسي لهذه الحوارات. وقد بدا واضحًا من خلال المميّز الثاني أنه رغم المضامين والآراء المختلفة التي من المُمكن أن تظهر فجميع الطروحات تتمحور في النهاية حول النقاش المتعلق بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، والعلاقات الشائكة بين الرجل والمرأة، والمكانة الدونية التي تعيشها النساء في المجتمع، والتمييز الذي يتعرّضن له.

كانت المواقف، بشكل عامّ، من تعدّد الزوجات مُراوِحة على محورٍ في طرفه الأول المعارضة المطلقة لتعدد الزوجات، وفي الطرف الثاني التأييد المتحمّس له. وقد كانت غالبية المواقف تعارض تعدد الزوجات بشكل عامّ، ثم تشرعه في حالات وظروف معيّنة. وتختلف حدّة هذا التشريع من مجموعة إلى أخرى، باختلاف العوامل الجغرافية والتعليمية والاقتصادية للمشاركين والمشاركات. فقد أظهرت جميع المجموعات البؤرية النسائية (ربّات البيوت في المجموعات القطرية، ربّات البيوت في الناصرة، وربّات البيوت في النقب) مواقف متنوّعة، تتضمّن أصواتًا معارضة لتعدد الزوجات وأصواتًا أخرى تُبدي التفهّم لممارسة تعدد الزوجات في حالات وظروف معيّنة. وقد كانت مجموعة النساء القطرية أكثر المجموعات التي أبدت معارضة لتعدد الزوجات، وتضمّنت أصواتًا اعتبرت تعدد الزوجات إهانة قصوى للنساء، في حين كانت هذه المعارضة أقلّ حدّة في مجموعة ربّات البيوت في النقب. وقد عبّرت إحدى المشاركات في مجموعة النساء القطرية عن هذه المعارضة، لتمثّل أصوات أخريات مشاركات، قائلة:

« هدا ظلم وقسوة بحق المرأة وحق الولاد وحق الرجل نفسه، مستحيل الرجل يتزوج أكثر من واحدة ويعدل فعلا أو يلبي كل المتطلبات اللي بدها إياها الاسرة، ويقدر يعدل بشكل كامل ... الزوجة الأولى هي الضحية الأولى والزوجة التانية هي الضحية التانية، الزوجة الاولى بمنعوها كيف تختار شريك حياتها وما بهيئوها كيف تتعامل مع جوزها وما بسمحولها تعترض على تصرفاته والضحية الثانية االزوجة الثانية، النساء العزباوات اللي بقبلوا بهيك زواج، وبخلوهن يقبلوا يفوتوا على ضرة».

أمّا مجموعة العاملين والعاملات الاجتماعيين/ات، فقد عبّرت عن مواقف رافضة لتعدد الزوجات بالمُطلق، إلى جانب أصوات أخرى تشرعه في حالات معيّنة. وتجدر الإشارة إلى أنه في المجموعة البؤرية للعاملين والعاملات الاجتماعيين/ات، ظهرت المعارضة بشكل واضح لتعدد الزوجات من قبل جميع المشاركات من النساء،

بينما جاء التشريع لحالات خاصّة ولظروف معيّنة من قبل العاملين الاجتماعيين الرجال في المجموعة، الذين أبدوا تفهّمًا لممارسة تعدد الزوجات في حالات معيّنة، كمرض الزوجة، مثلاً. اعتبرت العاملات الاجتماعيات أن تعدد الزوجات طعن وخيانة للزوجة، وانعكاس للسيطرة الذكورية للرجل في المجتمع. وقد عبّر عامل اجتماعي واحد من بين المشاركين من الرجال عن موقف مشابه لموقف العاملات الاجتماعيات المشاركات. فتقول إحدى العاملات الاجتماعيات مُعبّرة عن اعتراضها على تعدّد الزوجات:

« أنا ضد تعدّد الزوجات، إذا إحنا مننظر للحياة الزوجية السليمة ما بصير يكون في واحد صاحب سلطة والتاني محكوم، تعدّد الزوجات يعني في علاقة بين طرفين واحد حاكم وواحد محكوم وبهيك علاقة مش ممكن يكون في مشاركة وتفاهم، وهدا طبعًا بنعكس على التربية والأولاد، كيف ممكن يتربّى ولد ببيت إذا الزوج ما اهتمّ بمشاعر زوجته والزوجة ما اهتمّت بمشاعر زوجها، كيف ممكن يهتموا بمشاعر أولادهن؟ ».

بينما أعرب رجلان مشاركان عن تشريعهما لتعدد الزوجات في حالات معيّنة، إذ عبّر الأول منهما عن عدم اقتناعه الشخصيّ بهذه الممارسة، بينما أبدى تفهّمه لأشخاص يستطيعون ممارستها كآلية وظيفية تساعد الأفراد وتلبّي احتياجاتهم في حالات وظروف معيّنة، كمرض الزوجة أو عدم الإنجاب، كونها تنطلق من فلسفة دينية لا يُمكن للمهْنيين/ات مناقشتها ومعارضتها.

« إذا أنا بدّي أحكي عن نفسي كفرد من ناحية مشاعر أنا ضد تعدّد الزوجات، كشخص صعب يكون عندي ازدواجية بالمشاعر .. بس في حالات تعدّد الزوجات بخدم مجتمعنا متلا موضوع الخلفة ومواضيع كتيرة اللي الشخص بجيب كمان زوجة ومن ناحية دينية كمان في نظرة دينية إلها فلسفتها الخاصة اللي ما منقدر ندخل فيها بنقاش، بس عمليًا نظرتنا المهنية دايمًا نابعة من خلال ملفاتنا ومن خلال تواصلنا مع الحالات اللي بتوصل لعنّا، أما بمجتمعنا وبالعالم العربي في حالات كتير تعدّد الزواج بكون يخدم وظائف كتيرة .. في أشخاص عندهن الطاقات والقدرات نتيجة لظروف معيّنة وبقدر يقسم المشاعر ويتواصل جنسيًا بشكل متساوي وبربي أولاد المرا الأولى وأولاد المرا التانية بشكل متساوي ويعلم أولاد المرا الأولى ويوصلهم للجامعة وأولاد التانية كمان ومتل ما بجيب على هدا البيت خمس أكياس بجيب للبيت التاني نفس الشي .. يعني في حالات كتيرة في واقعنا منشوفها ناجحة جدا في الزواج المتعدّد ومحافظين عالتوازن ».

ويتابع مشارك آخر قائلاً، بالروح نفسها:

«أنا بشكل شخصي برفضه، بس من جهة ثانية لازم ما يكون في رفض عالإطلاق وقبول عالإطلاق، إذا بدنا نكون منطقيين لازم نبحث كل حالة بشكل منفرد، إذا بدنا نحكي عن سلامة العيلة والراحة النفسية وراحة الزوج الحل الوحيد بكون بتعدّد الزوجات، لانه بحفظ العيلة والمرا وبضل الرجل موجود بالبيت. يعني إذا بحط هذا الحل مقابل إنه الزلمة يفلت بطبريا وبحيفا ويجيب كل الأمراض الصحية اللي ممكن تكون بعلاقات مش مزبوطة، في هون سلامة مجتمع وسلامة أفراده والأساس هو الزواج من واحدة ومش تعدّد الزوجات .. يعني إحنا منحكي عن تعدّد الزوجات كأمر سيئ بس في ظواهر كتير أسوأ، مزبوط في رجال بضلوا متجوزين واحدة وممكن يكونوا دايرين مع الروسيات وإذا ما حدا بعرف عنه بضل الاحترام تاعه موجود علمًا إنّه ممكن يسبب ماسي كتيرة، تعدّد الزوجات مقبول في حالة إنه هو كان وسيلة متل ما هو دينيًا شرع لسبب واضح وللي هو حل لشغلات الهدف منها نحافظ على عيلة وسلامة مجتمع».

ويبدو أن ظهور هذا التفهّم والتأييد لتعدّد الزوجات في حالات معيّنة من قبل الرجال تحديدًا، انعكاس للفجوة القائمة بين المهْنيين كرجال والمهْنيات كنساء؛ ففي الوقت الذي استطاعت فيه الهُوية المهْنية للعاملات الاجتماعيات بلورة فكر ذاتيّ ومهْني ناقد تجاه قضايا المرأة، ومن ضمنها تعدد الزوجات، يبدو أن المهْنيين الرجال ما زالوا يتبنّون مواقف تقليدية تتأرجح ما بين القيم الذكورية السائدة، والتي تشرع الظاهرة، وبين المواقف المهْنية التي تكشفهم على مفاهيم ومعايير مختلفة.

أمّا مجموعة النساء العزباوات، فقد أظهر الخطاب السائد فيها ميلاً نحو تأييد تعدد الزوجات. وعلت أصوات مؤيدة انطلاقًا من التجارب الشخصية للمشاركات أنفسهنّ، اللواتي يعتبرن تعدد الزوجات ممارسة تُتيح لهنّ فرصة الزواج، وأنه الخِيار الوحيد أمامهنّ من أجل تحقيق رغبتهنّ في الزواج، حيث قد فاتهنّ قطار الزواج ولم يعد الرجال العزّاب ينظرون إليهنّ كزوجات مناسبات، لتقدّمهنّ في السنّ، فأصبح الزواج برجل متزوج هو الخِيار الوحيد أمامهنّ لتأمين سند يدعمهنّ ويؤمّن لهنّ احتياجاتهنّ العاطفية والجنسية.

«يعني الكل بقول حرام الزوجة الاولى، بس كمان إحنا من حقنا نعيش، طيب زي ما كل إشي الك، لوينتا بدنا نضل هيك؟ أكيد القصة عالحالتين صعبة، يعني هديك الليلة لما بكون نايم مع مرته الأولى رح أضل صاحية وأفكر كل الليل، شعور صعب، مش هوين بس شو بدنا نساوي في بنات كتير، أنا بصراحة معروض علي إني اتزوج من واحد متزوج وأكون المرا التانية وأنا بأيد هدا الإشي، بس المشكلة بالقانون إنه ما بعطيني حقوقي، الشرع الإسلامي بعطي بس بدولة إسرائيل ممنوع، القانون مش مع الزوجة التانية».

وقد جاءت النساء العزباوات ليعبّرن بشكل مباشَر عمّا قالته النساء الأخريات، ويُشرن إلى حاجتهن إلى هذا الزواج، فتقول إحداهنّ:

«هذا الزواج يمكن بأمن لك أشياء ما بقدر أخوكي أو أبوكي يؤمنوها. يعني اللي بتسمعيه من أبوكي أو من أخوكي مش متل اللي بتسمعيه من حبيبك أو من جوزك، أنا بحاجة، بلا مؤاخذة مش بس للعلاقة الجنسية أنا كمان بحاجة إنه أصحى الصبح وألاقي جوزي حدّي يحكي معي، أنا عارفته إنه هو متجوز بس أنا كمان محتاجة لكلمة حلوة يعني بعطيكي مثال إذا صحّلي شاب عزابي ما كنت بتردّد بس لما الواحدة بتصير بالأربعينات يا بيجيكي أرمل يا متجوّز .. وأنا من حقي أعيش».

النساء العزباوات اللواتي يعتبرن أنهنّ تقدّمن في السنّ، يعلمن جيّدًا أن فرص زواجهنّ برجل أعزب ملائم لسنّهنّ أصبحت معدومة، في مجتمع يوجه شبابه إلى الزواج بمن هنّ أصغر منهنّ، الأمر الذي يجعل الزواج برجل متزوج خِيارهنّ الوحيد. وتُعبّر عن ذلك إحدى النساء العزباوات، قائلة:

«وين بدّك تلاقي شاب عمره بالأربعينات وبعده عزابي وحتى ولو كان ابن الأربعين بعده عزابي بروح بوخد بنت العشرين .. عشان هيك إذا ييجي واحد متجوز من الصبح بتجوّزه»

وتشارك إحدى النساء العزباوات بتجربتها الشخصية، فتقول:

«انا اليوم بحب واحد متجوز عنده خمس أولاد وحالته الاقتصادية سيئة، بس إذا بيجي بقولي هاتي نتجوز بتجوزه من الصبح».

وتفسر نساء أخريات في مجموعات بؤرية أخرى ما يدفع النساء العزباوات للزواج برجل متزوج، بكونهنّ لا يملكن مصدر معيشة ويحتجن إلى زوج، ليقوم بتأمين احتياجاتهنّ الأساسية، ويكون سندًا لهنّ. فتقول إحدى المشاركات:

«البنت عيار ما كبرت بصير تعدّد الزواج الحل الوحيد قدامها .. من وين بدها تصرف على حالها، لا عندها إخوة يهتموا فيها ولا نسوان إخوة فبتوخد واحد متجوز عأساس إنه يأمن لها بيت، يأمن لها معيشتها .. المرا لحالها فريسة سهلة، الزلام بنظرولها كفريسة سهلة. الزلمة بهيك حالة عالقليلة سند».

يصبح تعدّد الزوجات الحلّ الأسلم لحماية الفتاة التي تقدّمت بها السنّ، وفي الوقت نفسه، تجسيدًا وعُنوانًا لغياب الفهم المتبادل الذي ميّز العلاقة بين الجنسين عبر القرون. هذا الافتقار إلى الفهم المتبادل هو نتيجة غياب المساواة، أو الظلم المستمرّ بالتوسّع والانتشار كلما ساد الخمول الاقتصادي، والعجز السياسي، وحيث يكون فضح العادات والتقاليد أكثر عمقًا ومكرًا، لأن المجتمع ينكرها أو لا يدركها. إن أشد الظروف مأساوية، في الألفية الجديدة، هو ذاك الذي يعيش في ظله الأفراد والجماعات باستكانة وسلبية، بينما تدهمهم التغيّرات من كلّ صوب، وهم يرفضون الاعتراف بحدوثها، وبالتالي يكونون غير مستعدين لاتخاذ خِيارات جديدة، لتتركز كلّ الطاقات لإعادة إنتاج القيم الأبوية بأشكال جديدة تبدو أكثر عصرية، لكنها في الحقيقة ما زالت تحمل المضمون الأبوي نفسه. تُخبر بذلك إحدى المشاركات في مجموعة النساء العزباوات، والتي تعتبر نفسها امرأة ترفض الكثير من المسلّمات المجتمعية، وتمارس نهج حياة ينزع نحو العصرية، حيث تقوم بالتطرق إلى مفهوم العذرية، وهو الموضوع الذي يحتل طروحات النساء، وتحديدًا في مجموعة النساء العزباوات، من خلال ما عبّرت إحدى المشاركات قائلة:

« أنا بفضل أتجوز جيزة تانية ولا أغلط مع حدا وأضلني مكملة معه وأرضى، أنا بدي أتجوّز وعشان هيك بصاحب فلان وأنا عارفة إنه متجوز عشان هدفي إنه أتجوز، أنا مش هدفي أنه أغلط وأخرب حالي وأفقد عذريتي عشان مرة واحدة، ومتل ما قلتلك شاب عزابي متلا مش رح ييجي يوخدني أنا بنت الأربعين أو حتى التلاتين، أنا بقبل أتجوز جيزة تانية لإنه أنا كمان عندي غريزة وأنا بحاجة لهاي الشغلات، فش واحدة ما عندها الحاجة ومش بس للاشي الجنسي كمان للكلمة الحلوة علشان هيك بفضل أتجوز من واحد متجوز ولا أغلط مع واحد فش منه زواج، أنا إلي صاحبات بطلعوا مع شباب ومع زلام متجوّزين ممكن الواحدة تطلع مع صاحبها ليلة أو يومين أو تلاتة بالشهر فليش ما يتجوّزها، يعني أنا إلي جسمي وعندي غريزتي وبحاجة كمان للكلمة الحلوة، أنا مش بغار ولا بحسد بس بقول ليش شو ناقصني ليش فلانة عندها كل إشي أنا ليه ما أكون متلها، بس أنا بدّي علاقة بالحلال».

تقوم بذلك المشارِكة أعلاه وغيرها ممّن عبّرن عن المضمون نفسه، بالتطرق إلى مفهوم العذرية البطريركي، كما هو في الحقيقة. يُعتبر مفهوم العذرية محورًا أساسيًّا منغرسًا في صميم القضايا الجنسانية المختلفة، والذي يحرّك ويصوغ ويهندس كلّ السلوكيات المجتمعية. وتحظى عذرية المرأة العزباء في المجتمع العربي بأهمية أن عفاف المرأة في المجتمعات البطريركية كالمجتمع العربي، ليس مجرد خِيار فردي، بل هو شأن من شؤون الأسرة، حيث تتحكم الأسرة بجسد المرأة، فعذرية المرأة، إذًا، ليست مسألة شخصية بل ظاهرة اجتماعية، وقد عبّرت هذه المشارِكة بقولها هذا عن صوت المجتمع الذي يعتبر العذرية قيمة مقدسة، لا يُمكن مساسها.

وبالتطرّق إلى الأسباب التي تدفع الرجال إلى ممارسة تعدد الزوجات، أظهرت النتائج وجود ثلاثة أسباب مباشرة تتضمّن مرض الزوجة، تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها، وعدم اكتفاء الرجل بزوجة واحدة والإغراء الذي يتعرض له من قبل نساء أخريات، كأسباب مباشرة تدفع الرجل إلى تعدد الزوجات. وعمليًّا، فقد تشابهت جميع المجموعات البؤرية (ما عدا مجموعة العاملين/ات الاجتماعيين/ات) في تبنّي خطاب ذكوريّ يفسّر ويحلّل

القضية من وجهة نظر ذكورية. وقد كان هذا الأمر يتفاوت بين مجموعة وأخرى من حيث حدّة هذا التوجه، فمجموعة ربّات البيوت القطرية أبدت تنوّعًا وميلاً نحو إلقاء أسباب لا تشرع للرجل الزواج المتعدد، وتعتبره قرارًا غير مسؤول، نابعًا من سيطرته وعدم اكتراثه لزوجته ولزواجه، مشدداتٍ على الظلم الذي يلحق بجميع أفراد هذه المنظومة. بينما اختلف هذا الخطاب في مجموعة النساء العزباوات ونساء النقب، اللواتي مِلن أكثر إلى تسويغ تعدد الزوجات في حالات معيّنة وتحميل الزوجة مسؤولية هذه الخطوة وإلقاء اللوم عليها. إن جميع المشاركات في المجموعات البؤرية اللواتي عبّرن عن رفضهنّ لتعدد الزوجات، أشرن إلى الغُبن الذي يلحق بالنساء في المجتمع العربي، ليس لسبب تعدد الزوجات، فقط، بل لسبب كل القضايا المتعلّقة بالمرأة، والنابعة، أساسًا، من عدم المساواة القائم بين المرأة والرجل والمكانة الدونية للنساء.

وبالتوقف عند الأسباب المباشرة التي تدفع الرجل إلى الزواج بأخرى، تُعبّر إحدى المشاركات في مجموعة النساء القطرية، حيث تورد إمكانية مرض الزوجة كسبب يدفع الزوج إلى تعدّد الزوجات، قائلة:

«إذا الزوجة بتكون مريضة مرض مزمن أو مشلولة مسموح للرجل يتجوّز زوجة ثانية، تدير بالها عليهن وتصلح شأنهن وبكون في صبايا ما في حدا يرعاهن، فش أم ترعاهن، ليه ما يتزوّج ويحافظ على بيته وعلى مرته وكمان ما يروح يدور برا على الروسيات، يعني بنظري يتزوج لما المرا مريضة وأولادها صغار بالبيت بحاجة لمرأة تديره، يعني لما مرا مشلولة شو بتتوقّعي منها للموضوع .. في تأثيرات إيجابية بس نكون معتدلين في الاختيار».

وعن تقصير الزوجة تجاه زوجها، تُعبّر إحدى المشاركات عمّا تردّد في معظم المجموعات البؤرية، قائلة:

«فش زلمة بتجوز بيوم وليلة بدو يكون الشي مر عليه سنين وأيّام، الزلمة بلف وبشوف وبشتغل والواحد بلحق الجمال .. بكون مشتغل ومارق عليه بنات حلوات ومرتبات، بلاقي مرته بأواعي الدار وشغل ومي وريحتها طبيخ يمكن نفسه يروح يلاقي مرته مرتبة يمكن هدا الشي معدوم عنّا بالمرّة».

وتُتابع أخرى في الاتجاه نفسه، لكن مع الإشارة إلى الأسباب التي تجعل الزوجة تهمل نفسها، والتي مردّها إلى كبر المسؤوليات الملقاة عليها، فتقول:

«المرا عليها كل المسؤوليات، هي بتروح عالمدرسة، هي بتجيب أغراض، هي لازم تنظف البيت، هي لازم تساوي كل إشي، وبتحاول تنقص من ميزانيّة نفسها عشان تصرف عالبيت، النتيجة بتكون إنه هي من ناحية صحّة بتزيد بالوزن، بتبطل تهتمّ بحالها، مش مهتمة تعمل إشي مخصّص إلها ولجوزها، مش مهتمّة تعمل زاوية مخصّصه إلها ولجوزها، هدا بأثّر إنه هو يطلع برّا، يدور لإنه في إشي ناقص».

وتشير امرأة أخرى بالروح نفسها، قائلة:

«المرا لازم تقعد مع زوجها تهتم فيه، تحطله أكله، يعني لما يرجع من الشغل تقعد معاه تقوله يعطيك العافية مش بدنا وبدنا وبدنا». وتضيف أخرى: «المرا لازم تعطيه كل احتياجاته في الليل وفي النهار مش بس بالنهار، في نساء ما ودهن».

وتكرّر هذا السبب في مجموعة نساء الناصرة، وقد عبّرت عنه إحدى المشاركات، قائلة:

«ولا زلمة بتجوز إلا ما يكون سبب يعني متلا إذا زوجته ما بتقوم بواجباته».

أمّا بالتطرق إلى السبب الثالث، فقد أشارت العديد من المشاركات في جميع المجموعات إلى أن أحد الأسباب التي تدفع الرجل إلى تعدّد الزوجات هو أنه لا يكتفي بزوجة واحدة، ويستمر دائمًا في البحث عن أخريات. وهو سبب يحمل في طياته تسليمًا بهذا الأمر كجزء من «طبيعة الرجل»، ومن الأداور المولودة معه، وليس كدور مكتسب يتطور ويصقل من خلال التنشئة المجتمعية التي تربي الولد الذكر على دور «الصائد» الذي يبحث باستمرار عن نساء كجزء من طبيعته، وبالتالي التسليم بها كحقيقة لا يُمكن تجاوزها. وعن ذلك تُعبّر إحدى المشاركات، قائلة:

«في زلام بجهلوا على كبر، بسن الأربعين».

وتقول مشاركة أخرى:

«أوّل سبب إنه الزلمة عينه فارغة، مش مستكفي باللي عنده، فش ولا زلمة على الكرة الأرضية راضي ومكتفي».

وتُعبّر امرأة أخرى عن ذلك بالإشارة إلى رغبة الرجل في تبديل زوجته بأخرى أكثر شبابًا، فتقول:

«الرجال بدهن كل الأنواع، لما بتعتق بتركها، أنا بعرف حالتين الله معطيتهن أولاد وصاروا جامعيين، وعندهن كل إشي، جمال ومصاري، بعد عشرين سنة تجوز الزلمة التانية، وهو عالطريق للزواج الناس كلها برا بتسأل شو ناقصك؟ أنا بالنسبة إلي الرجال بدهن كل الأنواع لما بتعتق المرا بتركها».

وهنا تربط المشاركات هذه «الطبيعة» بدور الإغراء الذي تمارسه النساء والفتيات على الرجال ليحثثنهم بذلك على الزواج. فعمليًا تقوم النساء مرة أخرى بإعفاء الرجل من مسؤوليته النابعة من زواجه، ويُلقين باللوم على

المرأة التي تقوم بإغرائه، وهو الخطاب الذكوري ذاته الذي ظهر في المقابلات المعمّقة مع الرجال، والذي يقوم المجتمع بإرضاعه لأفراده رجالاً ونساء، والتماهي معه واجتراره من دون توقف. تربط النساء المشاركات بين «عين الرجل الزايغة» – حسَب تعبيرهنّ – وبين «الحرية» الحديثة التي تتمتع بها «بنات اليوم»، التي تُعبّر النساء عن استيائهنّ منها، إذ تقوم النساء بإغراء الرجال، لينتهي الأمر بتعدّد الزوجات. فتقول إحدى النساء في مجموعة نساء الناصرة:

«اليوم البنات والنسوان بغروا، الزلمة لما بكون شيخ ولحيته هالقد إلا ما يتطلع ويلتفت نظره .. اليوم بنت الست عشر والسبع عشر بتلفت نظر ابن الخمسين سنة بلبسها وبمكياجها، بشعراتها بمشيتها بالشارع».

وتتابع أخرى من المجموعة نفسها، قائلة:

«البنات اليوم بتغري كتير ما بهمهن إذا الزلمة متجوز أو هيك، في بنات مستعدة تعطي حالها ومالها بس تعال تجوّزني».

وبالروح نفسها عبّرت النساء العزباوات عن ذلك: «لبس الصبايا المغري، الزلمة بفور دمه، يمّا ما أحلاها، طلع لبسها ... يعني واحدة حلوة ولابسة معلوم إنه بدو يتطلع عليها، بدّو يتجوز، بنجن، لإنه لبسها مغري، صار اللبس أكتر مغري».

تعترض بعض النساء على هذا الموقف، فيتطرّقن إلى الوضع الاقتصادي الذي لا يُتيح للنساء التفكير في الاهتمام بأنفسهنّ، ويجعلهنّ يُلغين ذواتهنّ واحتياجاتهنّ، لصالح احتياجات البيت والأولاد، فتقول إحدى المشاركات:

«الزلمة عنا بحط غريزته قبل أولاده، إحنا النساء بشكل عام منقمع أنفسنا عشان الأولاد وعشان البيت وعشان الزلمة وأنا كامرأة بتنازل عن كتير من حقوقي وعن كتير أمور بكون بدي إياها وبقول معلش الوضع والحياة وعشان أولادي وعشان حياتي بس الحقيقة انه أنا بتنازل عن حقّي وجوزي بشوفها عند واحدة تانية، هي بتوخد هاي الأمور مش أنا».

وبالروح نفسها، توصّلت النساء في النقب إلى التطرّق إلى هذه الوضعية:

«إذا هني متفقين هي تطلع تشتغل عشان الحالة المادية ومتطلبات البيت، هي بتطلع معاه عالشغل لما بترجع هي لازم تطبخ وتساوي كل إشي، هو كمان لازم يفهمها، بس هو مش رح يفهمها، هي عليها كل شي بالبيت الأولاد والدار وهني ما خصهن بإشي بالدار، وهي كمان إلها حق معاك هي من الصبح لليل بتشتغل، تعال إنت شوف الدار شو ودها مرتك، مش شرط

الحياة الزوجية هي بس الجنس».

وتتابع مشاركة أخرى في الاتجاه نفسه، قائلة:

«في رجال ما بشعروا مع زوجاتهن، إنه المرا بتكون تعبانة وهو بكون عنده قوة أكتر عن اللازم بدو إنه كل ليلة ينام مع مرته والمرا مش دايمًا مهيأة، يعني هي مهيأة باللبس والتزبيط أما مرّات يبقى في عطل مش جاي عبالي، هاي مشكلة كبيرة بالبيوت .. لو هو بكون معها وبشتغل معها بصير يحس فيها».

وتختصر إحدى المشاركات توقعات النساء من مؤسسة الزواج، ومن علاقة المرأة بالرجل، قائلة:

«احنا النساء محتاجات للتعاطف والاحترام والحب، هاي بالنسبة إلنا أهم من هاي «الشغلة»، أنا بالنسبة إلي العبطة والبوسة والحنية والاحترام قدّام الولاد أهم من هاي الشغلات».

ورغم اختلاف حدّة هذا الموقف الواعي للتمييز القائم بين الرجال والنساء، ورغم وجود خطاب يبدأ، أساسًا، بتشريع تعدد الزوجات في حالات معيّنة، تُظهر النتائج أن جميع هذه الحوارات استطاعت أن تلمس التمييز الذي تعاني منه النساء وانعدام المساواة والعدالة. لكن من دون أن تستطيع النساء وضع الإصبع على الأسباب، الأمر الذي جعل خطابهنّ يغرق في التناقضات والبلبلة. وهي النتيجة الطبيعية التي من المُمكن أن تعيشها كلّ مشتركة تحاول التماهي مع الخطاب السائد كحلّ أسلم وأقلّ صدامية مع المنظومة القيَمية التي ينقلها إليها المجتمع، ومع ما تعايشه من تجارب شخصية مليئة بالظلم والتمييز. إن هذا الصراع بين اتجاهين مختلفين، جعل خطاب المشاركات ازدواجيًّا في مناحٍ عديدة، وجعل جميع المشاركات وتحديدًا النساء، يقعن في فخ التناقض والبلبلة؛ فتارة يتعاطفن مع الزوجة ويُشرنَ إلى سوء الرجل وعدم وفائه، وتارة يعزون هذا الأمر إلى «طبيعته».

عمليًّا، تبنّت معظم النساء الخطاب السائد حول تعدّد الزوجات، وقد كان موضوع تشريع الزواج، دينيًّا، أمرًا متّفقًا عليه بين النساء، ولم تظهر بين المشاركات نساء يملكن تفسيرات أخرى للآيات القرآنية التي تُجيز التعدّد، بل تعاملن مع هذا التشريع كأمر مسلّم به لا يحمل في طيّاته معانٍ أخرى. وعمليًّا، تُظهر نتائج البحث أنّ النساء في المجتمع لا يملكن وجهة نظر نقدية تجاه التفسيرات المختلفة للتشريع الديني لتعدّد الزوجات، وإمكانية التعارض معه. ويبدو أن النساء يخشين إبداء معارضتهنّ لهذه التفسيرات، وتبنّي تفسيرات أخرى تحدّ من هذا التشريع في ظلّ تنامٍ ملحوظ للخطاب الديني.

أمّا بالنسبة إلى الأسباب غير المباشَرة، فقد تمّت الإشارة إلى ثلاثة أسباب، أولها تشجيع رجال الدين وأئمة المساجد. وتُشير إحدى المشاركات في مجموعة النساء القطرية إلى الفتاوى الدينية الحديثة الصادرة في

منطقة المثلث، قائلة:

«في عنا بمنطقة أم الفحم طلّعوا فتوى لازم الزلمة يتجوز أربعة ومنسمع عن فلان تجوز بالسر، كان برام الله أو بالخليل وتزوّج عشان شغله ولانه ببقى وبنام بريت البيت ولازم يتجوز ... عملوا إحصائية قديش نسبة الفتيات العزباوات من جيل ثلاثة وعشرين وفوق، طلعت نسبة كبيرة كتير فبديوا يقولوا إنه كل رجل ياخد فتاة عزباء من شان يقللوا أو ما يضل فتيات عزباوات .. هدا التشجيع بأثر بالنسبة للناس المتدينة، هدا الإشي مقدس ومن ناحية دينية لما الرسول كان يتزوّج ما كانوا يفكروا ليش تزوّج مسيحية وإنه هو كان بدّو ينشر الدعوة الإسلامية، يعني هدا ابن خالي ولا بيوم من الأيام تخيّلت إنه ممكن يتجوز».

وتورد مشاركة أخرى في المجموعة نفسها، أمرًا مشابهًا فتقول:

«في ظاهرة هيك، هني شباب اللي عملوا هاي الإحصائيات، بكفرمندا بالذات عملوا لجنة وطلبوا من الكل إنه ينشر هاي الفكرة وبصيروا ينشروا من قرية للتانية متلا بصيروا يقولوا إنه فلان الفلان متجوز وعنده هالقد أولاد وعنده بيت وبطلب بنت من هدول البنات (العزباوات) في حدا بخصني من كفرمندا، ابن خالي وهو من الناصرة كان مارق من كفرمندا يصلي قالوا له شو رايك في كذا وكذا، قلهن آه أنا مقتدر وباخد وحدة، وعرّفوه على واحدة من عرابة، جاب المرا التانية عالناصرة وتقاتلت هي والأولى فعاود رجعها على عرابة واستأجرها محل وحياته اليوم متل الدوامة».

وتحدّثت نساء النقب عن وضع مشابه، حيث يقوم أشخاص ملقبون برجال «الدعوة» بالدخول إلى البيوت والتقصي حول النساء العزباوات، وتعريف رجال متزوّجين بهنّ وتزويجهم. وعبّرت إحداهنّ عن ذلك، قائلة:

«في ناس بعملوا على إنهن يلمو البنات إللي مش متجوّزات، بضلهن يلفوا عالبيوت، بعطوهن معونة بقولوا إنه بدنا نلم النسوان ... نجوزهم. في اللي بيجو بعد صلاة العصر وبقولوا والله في بيت فلانة الفلانة شو رايك تتجوزها وصارت إنه راحوا أخدوا الزلمة وجوزوه والمرا ما بتعرف .. يعني كلفة الزواج كلها بتيجي من شيوخ الدعوة وفي كتير شباب ماشيين بالدعوة اللي هم بهدوا الناس وبدعوهم يتجوزوا ثنتين وثلاثة».

أمّا السبب الثاني الذي تكرّر ذكره في المجموعات البؤرية، وخصوصًا في منطقة النقب، وهو سبب يتعلّق بالأول، فهو ظهور سياق اجتماعي يشجع الرجال ويحثهم على ممارسة التعدّد. أشارت نساء النقب إلى الضغط الاجتماعي الذي يواجهه الرجال من قبل رجال آخرين، وتشجيعهم للرجل على الزواج بامرأة أخرى كعلامة لإثبات

رجولته. وقد عبّرت إحداهنّ عن ذلك بقولها:

« هاي ظاهرة هون بصيروا الزلام يشجّعوا بعض، بقولوا لواحد مثلا إذا بتتجوّز الطقم علينا أو إذا بتتجوّز بعطيك ألف دولار وإذا بقول ما معي مصاري بصيروا يقولوا أنا مني ألف وواحد تاني بقوله أنا الطقم علي وأنا بجيب بدلة العريس يعني بدعموه المهم بس يتجوّز .. والزلمة إذا ما بروح يتجوز بصيروا يقولوا حاكمتك مرتك وحصلت يعني إنه راح واحد تجوز بس لإنه الزلام هيك بلّشوا يحكوله ».

وثالثًا الزواج المبكّر الذي يُفرض على الرجل والمرأة، والذي يدفع الكثير من الرجال فيما بعد إلى البحث عن زواج يختارونه هم، وليس زواجًا تفرضه العائلة عليهم. أمّا في خصوص الفتيات، فقد تم التطرّق في منطقة النقب إلى حرمان الفتاة من اختيار شريك حياتها في حال كان من خارج عشيرتها، ومن عشيرة أقلّ مكانة من عشيرتها، الأمر الذي يجعلها تتقدّم في السنّ، لتُضطرّ، فيما بعد، إلى القبول بالزواج برجل متزوّج من داخل عشيرتها. تُعبّر إحدى المشاركات عن ذلك من خلال تجربتها الشخصية، بقولها:

« لو كمان أهلنا يوافقوا يعطونا اللي إحنا بدنا اياه، مثلا أنا كنت حابة شخص من وين ما كان شرط من البلد، ممكن يكون من حورة، من تل السبع اللي أهلي يوافقوا إنه أتجوّزه ما بكون عنا بنات كثار، بس في عائلات لحد اليوم ما بتقبل .. هاي عادة مسبقة اللي أخدوها من أجدادنا .. إنه البنت لازم تضل بالعيلة ومش القصد بس ولد العم، القصد إنه تكون عيلة أو عشيرة تانية، يعني أهلي عيلة معروفة وإذا أنا بدي اتجوز من عيلة تانية بعارضوا لانه في عائلات متلا برهط أو تل السبع اللي مسموح نتجوز منهم لإنه من نفس المستوى .. من ناحية الجاهة .. في بنات اللي حبّوا شباب من عيلة تانية أهلهم حكولهم إنتو اخترتوا شباب اللي أهاليهم بشتغلوا كل حياتهم عنا، بيرعوا غنم بالزراعة، بس اليوم ما عاد في زراعة ولا مواشي ويعني الناس كلها مستوى واحد بس هني بعدهن بهاي العقلية، بس أنا بسأل ليش أخوي بحقله يتجوز من وين ما وده وأنا كبنت ولا ودنا نغير؟؟ هدول البنات اللي بوصلن لجيل الثلاثين والأربعين لو أعطوهن الخيار من وين بدهن ما كانوا ضلوا بنات بدون زواج ولا بنفكر إنه يا حرام صار عمرها أربعين وثلاين سنة ليه ما يتجوزها ولد عمها .. المجتمع بصير يطلع على هاي البنت نظرة شفقة، يا حرام ما تجوّزت يلا الله يبعتلها ولد الحلال يعني حتى لو هي مش مفكرة بهاي الأشياء دايمًا المجتمع بذكرها وبلاش تكون الفكرة إنه بلاش يطلعوا يتجوزوا من برا من الأردن خليهن يتجوزو بنات المنطقة، بس اليوم مش كل البنات بتوافق، بنات المنطقة كمان عندهن وعي وما بوافقوا إنهن يتجوزوا وينزلوا على ضره ».

وقد ظهرت خلال ذلك آراء مختلفة، قسم منها يحمّل المسؤولية للرجل ويرفض قبول هذه الأسباب لتشريع تعدد الزوجات، ويعزو انعدام المسؤولية والنضوج إلى الرجال الذين يمارسون هذه المنظومة. بينما تمّت

الإشارة في المقابل إلى أسباب تلقى القبول وتسوّغ للرجل تعدد زيجاته، وتُلقي باللائمة والمسؤولية على الزوجات والنساء. وقد طغى هذا التوجه في معظم المجموعات البؤرية. أظهرت نتائج البحث عند التطرّق إلى قضية الزواج المبكّر كعامل من العوامل التي تؤدّي، لاحقًا، إلى تعدد الزوجات، أن المجتمع يفتقر إلى مفهوم ناضج وواعٍ لمنظومة الزواج يقوم، أولاً، على حرية الخِيار للرجل والمرأة. وقد تبيّن أن التطرّق إلى الأسباب التي تقود إلى تعددٍ الزوجات يفتح الباب أمام أسئلة أخرى تتعلق بموازين العلاقات القائمة بين الجنسين وانعدام المساواة بينهما، الأمر الذي قد دفع العديد من المشاركات إلى التعبير عن رفضهنّ لهذه التعليلات واعتبارها تسويغًا للرجل ولاستمرار ظلمه وسطوته على المرأة. وقد رأت العديد من النساء أن هذه الأسباب (ومن ضمنها مرض الزوجة وعدم إنجابها) يجب ألاّ تُلقى على عاتق المرأة، بل على المجتمع الذي لا يعمل على بلورة مفهوم تشاركي للزواج ولا يهيئ رجاله ونساءه لهذه العلاقة، ولا يعمل على تربية الأجيال الناشئة من منطلق يساوي بين البنت والصبي، الأمر الذي يقود إلى بناء مؤسسة زواج تقوم على هيمنة الرجل وتبعية المرأة.

في المحور الأخير من البحث، والذي تطرق إلى القانون الإسرائيلي، الذي يمنع تعدّد الزوجات، لم يحتلّ نقاش هذه القضية حيّزًا مهمًّا في النقاش، ورغم أنه تم التطرق إليه في المجموعات البؤرية، وكذلك في المقابلات المعمّقة، ولا يبدو هذا الأمر صدفة، إذ يبدو أن القانون الإسرائيلي بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني في عداد الغائب، ووجوده لا يستحوذ على اهتمام المشاركين والمشاركات في البحث، لأنه، ببساطة شديدة، قانون خامل غير مطبق، وليس له تأثير واضح في مسار هذه الظاهرة. وهو بذلك لا يحتلّ حيّزًا في اهتمام المجتمع، ولا في اهتمام من يفكر في تعدّد الزوجات، ولا تعتبره النساء اللواتي يواجهن تعدّد زواج أزواجهنّ عُنوانًا يُمكن اللجوء إليه لنيل حقوقهنّ. بينما ظهرت أصوات في مجموعة النساء العزباوات ترى أن القانون الإسرائيلي ظالم للنساء العزباوات، لأنه بمنعه تعدد الزوجات يحرمهنّ من حقوقهنّ كزوجات ولا يعترف بهنّ كزوجات من ناحية رسمية. واعتبرت مجموعة العاملين/ات الاجتماعيين/ات أن تفعيل القانون أمر ضروريّ للحدّ من انتشار هذه الظاهرة ومن الأذى اللاحق بالنساء لسببها، إلى جانب أهمية العمل المجتمعي القائم على التثقيف والتوعية للمساواة بين الجنسين، ولثقافة زوجية مبينة على الاحترام والمساواة.

أمّا في مجموعة العاملين/ات الاجتماعيين/ات فقد ظهر خلاف في وجهات النظر بين مجموعة رأت أهمية بالغة في العمل على المستوى القانوني والتشديد على أهمية القانون كوسيلة حيوية في الحد من تعدّد الزوجات، وقد عبّر عن وجهة النظر هذه أحد المشاركين، بقوله:

«في نهاية الأمر إحنا كمجتمع لما بدنا نرفع الوعي للمطالبة بتطبيق القانون، من خلال الضغط في الكنيست ومؤسسات أخرى، إما نيجي نقول إنه إسلاميًا هدا شرعي فأنا ما بوافق، أنا بدي ضابط قانوني يحمي مجتمعي من هبات متغيرة بتشرع أمور غلط، تعدّد الزوجات هو قضية فش فيها عدالة وأنا بطالب القانون يوخد مجراه».

أمّا وجهة النظر الثانية فلم تُعِر اهتمامًا للقانون، واعتبرت القضية برمتها تتلخص في العمل المجتمعي من دون أن ترى في القانون وسيلة قادرة على منع هذه الممارسة، بل تعتبر أن العامل الأهم في منع تعدّد الزوجات يكمن في مواقف المجتمع، وفي العمل على مستوى التوعية والتثقيف من أجل إحداث تغيير مجتمعي، يلعب فيه كلّ المِهْنيين والمِهْنيات العاملين والعاملات في الحقل دورًا أساسيًّا في التوعية والتثقيف، ورفع الوعي لقضية المساواة بين الجنسين ومفهوم الزواج. وتُعبّر عن وجهة النظر الثانية هذه إحدى المشاركات بقولها:

« أنا ما بختلف مع أهمية القانون وتطبيقه بس هدا ما بلغي المحاور الأساسية لإنه في كل المجتمعات المعايير الاجتماعية هي السائدة ولما منحكي عن تغيير فالعمل المجتمعي هو عامل إله تأثير كبير».

وتشاركت وجهتا النظر هاتان فيما بعد، للتأكيد على أهمية العمل على الإدماج بين العمل على تطبيق القانون والعمل المجتمعي، فعبّر معظم المشتركين والمشتركات في هذه المجموعة عن أن المسار الموازي الذي يجب أن يترافق مع القانون هو ثقافة القانون، وذلك من خلال تذويت ماهية القوانين وإمكانيات تطبيقها، والعمل على نشر هذه الثقافة مجتمعيًّا من خلال العمل التوعويّ والتثقيفيّ.

المراجع:

- أبو زيد، نصر. (1999). **دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة**. المركز الثقافي العربي.
- المرنيسي، فاطمة. (2001). **ما وراء الحجاب. الجنس كهندسة اجتماعية**. دار نشر الفنك.
- بركات، حليم. (2000).**المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. مركز دراسات الوحدة العربية.
- جبران، مي. (2006-2005). «البحث عن أنثى بين امرأتين». داخل: باحثات: حفريات وتحرّيات: حيوات نساء عربيات. الكتاب الحادي عشر. كتاب متخصّص يصدر عن تجمّع الباحثات اللبنانيات.
- غصوب، مي. (2002). «علكة ونساء شبقات وأعداء أجانب». داخل: غصوب مي وسنكلير- ويب، ايما. (2002). الرجولة المتخيلة: الهُوية الذكرية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث. دار الساقي.
- ويب، إيما سنكلير. (2002). مقدمة داخل: غصوب مي وسنكلير- ويب، إيما. (2002). **الرجولة المتخيلة: الهُوية الذكرية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث**. دار الساقي.
- Al- krenawi، Alean. (1999). Women of Polygamous Marriages in Primarary health care centers. Contemporary Family Therapy. 2 (3).
- Al-Krenawi،Alean. & Lightman، Ernie S. (2000). Learning Achievment، Social Adjustment، and Family Conflict Among Bedouin- Arab Children From Polygamous and Monogamous Families. The Journal of Social Psychology ،2000. 140(3). 345-355.
- Al- Krenawi،Alean. (2001). Women from Polygamous and Monogamous Marriages in an Out- Patient Psychiatric Clinic. Transcutural Psychiatry. 38 (2). 187-199.
- Al-krenawi، A. & Lev- Wiesel، R. (2002). Wife Abuse Among Polygamous and monogamous Bedouin-Arab Families. Journal of Divorce & Remarriage. 36(3/4).

- Yamani، Maha. (2008). Polygamy and Law in contemporary Saudi Arabia. Ithaca press.

- לוטן, אורלי. (2006). פוליגמיה בקרב האוכלסיה הבדואית בישראל. מסמך מוגש לוועדה לקידום מעמד האישה. הכנסת:מרכז המחקר והמדע.

- أبو ربيعة، راوية. (2008). «مقصيات رغمًا عنهنّ: النساء البدويات وظاهرة تعدّد الزوجات في النقب». مجلّة عدالة الإلكترونية، العدد رقم 55، كانون الثاني 2008.

www.adalah.org/newsletter/ara/dec08/dec08.html?navi=%2Fnewsletter%2Fdec08.html%%2Fara%2Fdec08»

لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشّخصيّة

تشكّلت لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشّخصيّة عام 1995 بمبادرة مجموعة من الجمعيّات العاملة في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان ،محاميات ومحامين ،عاملات اجتماعيّات وعمّال اجتماعيين، من ذوي الاهتمام بالنهوض بمكانة المرأة، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا الاحوال الشخصية. نشأت هذه المبادرة على خلفيّة التحدّيات الجمّة التي تواجهها النّساء العربيّات، خصوصاً فيما يتعلّق بقضايا الأحوال الشّخصيّة، كالزواج، الطلاق، النفقة، الحضانة وغيرها.

تهدف اللجنة إلى محاربة التّمييز الحاصل بحق المرأة وانتقاص حقوقها في مجمل قضايا الاحوال الشخصية. من هنا، تعمل اللجنة على تسليط الضوء والكشف عن مسببات ظواهر اجتماعية سلبية مثل: تزويج الأطفال وتعدّد الزوجات والزّواج القسريّ والطّلاق التّعسفيّ والعمل على تقليصها والقضاء عليها.
تنطلق اللجنة من إيمانها بوجود حاجة ماسّة للعمل الجاد على مستويات مختلفة، لخلق الوعي بضرورة ايجاد حلول لمعالجة هذه المشاكل والتحديات بما يضمن حقوق النساء العربيّات في العائلة والمجتمع.

آليات عمل اللجنة الاساسية:

- السّعي لإجراء تعديلات في القوانين المتعلِّقة بقضايا الأحوال الشّخصيّة للطوائف المختلفة بما يكفل و يضمن حقوق المرأة.
- العمل على رفع الوعي بالحقوق في قضايا الاحوال الشخصية في اوساط المجتمع العربي عامةً والنساء خاصةً.
- العمل على تحسين أداء المحاكم الدينية وتطوير خدماتها.

تحاول اللّجنة تحقيق اهدافها من خلال تجديد الدّعم والمبادرة من أناس مختصّين وفاعلين في هذا المجال، وتلقّي الدعم من جمهور النساء العربيات.

اللّجنة هي إئتلاف للجمعيات التالية:

"جمعية نساء ضد العنف"، "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، "مركز الطفولة-مركز نسائي وتربوي متعدّد الأهداف في الناصرة"، "كيان- تنظيم نسوي"، "السوار-الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية"، "معاً-اتحاد الجمعيات النسائية بالنقب"، "جمعية الزهراء للنهوض بمكانة المرأة"، هذا بالإضافة إلى محاميات ومحامين وعاملات اجتماعيات وعمال اجتماعيين ومحاضرين/ات متطوعين/ات.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG ISRAEL

عنوان اللجنة: الناصرة ص.ب. 313 ميكود 16000
هاتف: 04-6462138 فاكس: 04-6553781